جامعة قاصدي مرباح، ورقلة– الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
في الميدان: علوم اقتصادية و التسيير وعلوم تجارية
فرع علوم مالية ومحاسبية، تخصص: مالية المؤسسة

بعنـوان:

دور تقرير محافظ الحسابات في تمويل البنوك للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر

دراسة حالة: البنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2019

من إعداد الطالب: جيلي محمد عماد الدين

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 2019/06/18

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الأستاذ / حجاج محمد الهاشمي ..... (أستاذ محاضر"ب"، جامعة ورقلة) رئيسا
الاستاذ / بابنات عبدالرحمان.....(أستاذ محاضر" أ"، جامعة ورقلة) مشرفا ومقررا
الأستاذ / كويسي محمد .....(أستاذ محاضر"ب"، جامعة ورقلة) مناقشا

السنــة الجامعية: 2018 /2019

جامعة قاصدي مرباح، ورقلة– الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
في الميدان: علوم اقتصادية و التسيير وعلوم تجارية
فرع علوم مالية ومحاسبية، تخصص: مالية المؤسسة

بعنـوان:

دور تقرير محافظ الحسابات في تمويل البنوك للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر

دراسة حالة: البنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2019

من إعداد الطالب: جيلي محمد عماد الدين

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 2019/06/18

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الأستاذ / حجاج محمد الهاشمي ..... (أستاذ محاضر"ب"، جامعة ورقلة) رئيسا
الاستاذ / بابنات عبدالرحمان.....(أستاذ محاضر" أ"، جامعة ورقلة) مشرفا ومقررا
الأستاذ / كويسي محمد .....(أستاذ محاضر"ب"، جامعة ورقلة) مناقشا

السنــة الجامعية: 2018 /2019

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله

وإلى أستاذي عبد الرحمان بابنات والى المؤطرة الاميناء شريفي وكل أصدقائي

و الأساتذة الكرام والى كل من ساعدني سواء من القريب أو البعيد

طلبة 2 ماستر مالية مؤسسة للدفعة 2019/2018

إلى من جمعني بهم القدر وعرفني إلى كل هؤلاء

اهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع

جبلي محمد عماد الدين

كل الشكر و التقدير لوالدي ولجودهما إلى جانبي ودعمهما لي على مدار السنوات للوصول إلى ما ارتقيت إليه

□

كذلك أود أن اشكر مؤطري وأستاذي عبد الرحمان بابنات الذي أرشدني بنصائحه وتوجيهاته القيمة للإنجاز هذه المذكرة

□

والسيد الطاهر دواوي والسيدة الاسياء شريفي لمساعدتهما خلال دراستي ،مما أتاح لي الحصول على جميع البيانات اللازمة للقيام بهذا العمل

□

كما أتقدم بالشكر المسبق للأعضاء لجنة المناقشة الذين قبلوا وتحملوا عناء قراءتها ومناقشتها، وعلى مجهوداتهم وتصحيحاتهم للأخطاء والنقائص في سبيل تحصيل اكبر استفادة من الدراسة كما لا أنسى أن اشكر جميع الأساتذة وأسرة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، والى جميع زملائي دفعة ماستر 2019/2018

ملخص البحث:

تهدف الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة تقرير محافظ الحسابات في اتخاذ البنوك قرار تمويل المؤسسات الاقتصادية. وحيث أن محافظ الحسابات مصدر ثقة الأطراف ذوي المصلحة، وأن تقريره في إطار مهمته القانونية السنوية في المؤسسة الاقتصادية، يفيدهم في اتخاذ مختلف قراراتهم للتعامل معها. فإننا قمنا بدراسة حالة لدى فرع البنك الوطني الجزائري بورقلة، واعتمدنا على أداتي المقابلة والملاحظة.

توصلنا إلى أن تقرير محافظ الحسابات يعد من مصادر المعلومات الضرورية التي يعتمد عليها البنك في دراسة طلبات منح القروض للمؤسسات الاقتصادية، كما يساهم التقرير في مساعدة المصرفيين في اتخاذ قرارات منح التمويل للمؤسسات الاقتصادية، لاحتوائه على رأي محافظ الحسابات حول صدق وانتظام القوائم المالية؛ سلامة نظام الرقابة الداخلية؛ مدى التزام المؤسسة بالأحكام والتشريعات التي تنظم نشاط المؤسسة، ومعلومات أخرى (اقتصادية، مالية، قانونية، تنظيمية...) تفيد البنك في اتخاذ قراراته.

الكلمات المفتاحية: تقرير محافظ الحسابات، قوائم مالية، مؤسسة اقتصادية، بنوك، قرار التمويل

Résumé :

Cette étude vise à répondre à la problématique de la contribution du rapport du Commissaire aux comptes des banques dans la prise de décision de financement des entreprises économiques. Dans la mesure où, le Commissaire aux comptes est une source de confiance par les parties prenantes. Et que son rapport sur sa mission légale annuelle de l'entreprise économiques, les aide à prendre différentes décisions dans le traitement de ce financement.

Pour cela, nous avons réalisé une étude d'un cas au niveau de la succursale de la Banque Nationale d'Algérie à Ouargla. Nous nous sommes basés sur les outils d'observation et de questionnement.

Nous avons constaté que le rapport du Commissaire aux comptes est une source d'information indispensable à la Banque pour étudier les demandes de prêt des entreprises économiques. Il aide également les banquiers à prendre des décisions en matière d'octroi de fonds aux entreprises économiques, dans le fait qu'il contient l'avis du Commissaire aux comptes sur la validité et l'intégrité des états financiers, l'intégrité du système de contrôle interne, la législation qui réglemente l'activité de ces entreprises , ainsi que d'autres informations (économiques, financières, juridiques, réglementaires, etc.) fournies par la Banque .

les mots clés : Rapport du commissaire aux comptes، états financier، Entreprise économique، Banques، Décision de financement

قائمة المحتويات

الإهداء I

شكر وتقدير II

ملخص البحث: III

قائمة المحتويات IV

قـائمة الجداول V

قائمة الأشكال V

قـائمة الملاحق V

مقدمة ..... أ

الفصل الأول: تقرير محافظ الحسابات والمؤسسات الاقتصادية

تمهيد: 2

المبحث الأول: محافظ الحسابات والمؤسسة الاقتصادية 3

المبحث الثاني: تقرير محافظ الحسابات وقرار البنك تمويل المؤسسة الاقتصادية 8

المبحث الثالث: الدراسات السابقة 16

خلاصة الفصل 23

الفصل الثاني: تقرير محافظ الحسابات وقرار تمويل المؤسسات الاقتصادية في البنك الوطني الجزائري

تمهيد : 25

المبحث الأول : الطريقة والأدوات 26

المبحث الثاني : نتائج الدراسة الميدانية 30

المبحث الثالث : مناقشة النتائج 41

خلاصة الفصل 44

خاتمة 46

قائمة المراجع 49

قائمة الملاحق 52

الفهرس 68

قـــــائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1-1	المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية	19
1-2	تلخيص نتائج المؤشرات المالية	35
2-2	الحسابات الفرعية الموجودة في حساب الديون الأخرى	40

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1-1	توضيح علاقة الوكالة بالمساهمين	7
2-1	مكانة التدقيق وتقرير التدقيق في نظرية الوكالة	9
1-2	الهيكل التنظيمي لمديرية شبكة الاستغلال -184-ورقلة	28

قـــــائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
ملحق رقم (01)	ملف القرض للبنك الوطني الجزائري	53
ملحق رقم (02)	ملف القرض للبنك الوطني الجزائري	54
ملحق رقم (03)	تقرير المصادقة على القوائم المالية 2014	55
ملحق رقم (04)	أصول الميزانية 2014	56
ملحق رقم (05)	خصوم الميزانية 2014	57
ملحق رقم (06)	تفاصيل تقرير محافظ الحسابات 2014	58
ملحق رقم (07)	تقرير المصادقة على القوائم المالية 2015	59
ملحق رقم (08)	أصول الميزانية 2015	60
ملحق رقم (09)	خصوم الميزانية 2015	61
ملحق رقم (10)	تفاصيل تقرير محافظ الحسابات 2015	62
ملحق رقم (11)	تفاصيل تقرير محافظ الحسابات 2015	63
ملحق رقم (12)	تقرير المصادقة على القوائم المالية 2016	64
ملحق رقم (13)	اصول الميزانية 2016	65
ملحق رقم (14)	خصوم الميزانية 2016	66
ملحق رقم (15)	تفاصيل تقرير محافظ الحسابات 2016	67
ملحق رقم (16)	استمارة محتوى أسئلة المقابلة الموجهة للمكلفة بالدراسات بالبنك	68

المقدمة

أولا : توطئة

ظهرت مهنة تدقيق الحسابات منذ القدم حيث تطور مفهومها مع تطور النشاط الاقتصادي، وتعقده وكان حينها الإنسان يزاول ويدير نشاطه الاقتصادي والتجاري بنفسه، ومع توسع حجم أعماله لجأ إلى تفويض إدارته إلى أشخاص آخرين بما فيها تسجيل العمليات المالية، وبذلك ظهرت الحاجة إلى رقابة من وكلت لهم إدارة نشاطاته، ليؤكد للمعنيين صحة القوائم المالية التي تترجم نشاط المؤسسة خلال فترة زمنية ماضية. ويقوم بهذه المهمة المدقق الخارجي أو ما يعرف في الجزائر بمحافظ الحسابات.

ويقدم محافظ الحسابات في نهاية مهمته تقرير تدقيق القوائم المالية، الذي يعد وسيلة تمكن محافظ الحسابات من عرض رأيه الفني حول صدق وانتظام القوائم المالية للمؤسسة، وسلامة عرضها لنتيجة نشاطها ووضعيتها المالية. كما يقدم من خلاله نتائج عمله إلى مستخدمي المعلومات المحاسبية والمالية المهتمين بها في اتخاذ قراراتهم

وهذا لأن المعلومات المالية يتم عرضها في القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي في الجزائر، والتي تشكل الوسيلة الرئيسية لتوصيل المعلومات المالية لمختلف المستخدمين سواء داخليين مثل المديرين أو الهيئات الإدارية أو المساهمين، أو الخارجيين مثل المستثمرين المحتملين والمقرضين وغيرهم. ولما كانت هذه القوائم المالية معدة من طرف إدارة المؤسسة، والتي يمكن أن تعدها حسب أهدافها. لهذا كان من الضروري قيام محافظ الحسابات بتقديم تأكيد على صحتها وانتظامها للأطراف ذوي المصلحة.

ويعد تقرير تدقيق القوائم المالية في غاية الأهمية، لاعتباره مصدرا موثوقا للمعلومات يستخدمه الأطراف ذوي المصلحة في اتخاذ قراراتهم للتعامل مع المؤسسات، وخاصة البنوك في عملية اتخاذ قرار التمويل، إذ يؤدي تقرير محافظ الحسابات إلى زيادة مستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية، ومساعدة المستثمرين والمقرضين في ترشيد مختلف قراراتهم الاستثمارية.

ثانيا:طرح إشكالية البحث

بناءا على ما سبق،يمكن طرح و صياغة الاشكالية الرئيسية لهذا البحث على النحو التالي :

ما مدى اعتماد البنوك على تقرير محافظ الحسابات في اتخاذ قرارات تمويل المؤسسات الاقتصادية؟

ولتفصيل الإشكالية المطروحة يمكن طرح الأسئلة الفرعية الآتية :

1. ما مدى حيادية تقرير محافظ الحسابات تجاه الأطراف ذوي المصلحة؟
2. ما دواعي اهتمام البنك بتقرير محافظ الحسابات في عملية منح القروض للمؤسسة الاقتصادية؟
3. كيف يساهم تقرير محافظ الحسابات في اتخاذ البنك الوطني الجزائري قرار منح التمويل للمؤسسات الاقتصادية؟

ثالثا : فرضيات البحث.

وللإجابة على إشكالية الدراسة تم اعتماد الفرضيات الآتية :

1. يقدم تقرير محافظ الحسابات تأكيدا معقولا على سلامة القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية للأطراف ذوي المصلحة.

2. يوفر تقرير محافظ الحسابات للبنك المعلومات المالية والحسابية حول المؤسسة...في عملية اتخاذ قرار منح القروض للمؤسسة الاقتصادية.

3. يساهم تقرير محافظ الحسابات في اتخاذ البنك الوطني الجزائري لقرار تمويل المؤسسة الاقتصادية من خلال رأيه المهني؛ الإفصاح عن تطورات حسابات المؤسسة؛ مدى الالتزام بالتشريعات المنظمة لنشاط المؤسسة

رابعا: مبررات اختيار الموضوع.

لكل موضوع أسباب لاختياره، وأسباب اختيارنا لهذا الموضوع تتمثل فيما يلي:

1. محاولة إثراء الدراسات حول هذا الموضوع؛
2. الرغبة في التعرف اكثر على مهنه محافظ الحسابات؛
3. قلة البحوث المتعلقة بهذا الموضوع والرغبة في اثراء المكتبة الجامعية؛
4. الشعور بأهمية الموضوع خاصة في ظل المتغيرات والمستجدات الحديثة .

خامسا : أهداف الدراسة واهميتها

يهدف هذا البحث إلى الوصول إلى النقاط التالية :

1. تقييم مدى الاعتمادية على تقرير محافظ الحسابات.
2. توضيح المفاهيم النظرية المتعلقة بتقرير محافظ الحسابات والقرارات الاستثمارية.
3. التعرف على طبيعة الأثر الذي يتركه تقرير محافظ الحسابات على اتخاذ البنوك قرار التمويل.

أهمية الدراسة.

تتجسد أهمية الدراسة في أنها توضح الأهمية الكبيرة التي يحضى بها موضوع تقرير محافظ الحسابات والقرارات التمويلية للبنك، وذلك بالبحث في مدى مساهمة تقرير محافظ الحسابات في اتخاذ القرارات التمويلية بالبنوك التجارية بورقلة، إذ يعد هذا التقرير من أهم العوامل الداعمة لاتخاذ القرار.

سادسا : حدود الدراسة.

- **الحدود المكانية :**

كانت الدراسة في البنك الوطني الجزائري –ورقلة على عينة من تقارير محافظ الحسابات

- **الحدود الزمنية :**

كانت فترة التربص ممتدة من 2019/04/21 الى 2019/05/20

سابعا: منهج الدراسة والأدوات المستخدمة فيه.

فيما يتعلق بمنهج البحث المعتمد في هذه الدراسة، استخدمنا منهجين رئيسيين:

حيث تعتمد الدراسة في الفصل الأول على استخدام " المنهج الوصفي "حيث أنه يمكننا من توضيح جوانب الموضوع النظرية، والذي يهتم بتجميع البيانات والمعلومات، وتنظيمها بشكل تسلسلي.

أما الجانب التطبيقي فقد اعتمدنا فيه على أسلوب " دراسة الحالة " لإسقاط مجمل ما تم التطرق إليه في الجانب النظري للدراسة على الشركة محل الدراسة و هي البنك الوطني الجزائري (BNA).

وتجدر الإشارة أيضاً، إلى أن الأدوات المستخدمة في دراستنا تمثلت في المقابلة الشخصية لجمع المعلومات ، الملاحظة للوثائق المقدمة من طرف الشركة.

ثامنا: صعوبات الدراسة.

1. كتم أسرار المؤسسة والحفاظ عليها، أدت إلى صعوبة في الحصول على المعلومة؛
2. ندرة المراجع في مثل هذا الموضوع بالذات نظرا لحداثته.

تاسعا : هيكل البحث.

للإلمام بجوانب هذا الموضوع تم تقسيم الدراسة إلى فصلين رئيسيين إحداهما تناول الجانب النظري كمدخل و تمهيد للموضوع حيث نتناول فيه مفاهيم حول محافظ الحسابات وأهمية تقريره بالنسبة للأطراف ذوي المصلحة وخاصة قرار تمويل البنوك للمؤسسة الاقتصادية مع التطرق الى الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع ، والأخر تم التطرق فيه إلى الجانب التطبيقي للدراسة حيث يتناول دراسة حالة البنك الوطني الجزائري ، وهذا بمحاولة إسقاط بعض ما تم تحصيله في الجانب النظري ، ومحاولة تحليل المعطيات التي تم الحصول عليها، وكذا التعرف على مدى تطابق الفرضيات المطروحة مع واقع التطبيق، ثم الخروج بنتائج يتم على أساسها تقديم اقتراحات وتوصيات.

الفصل الأول

تقرير محافظ الحسابات والمؤسسات الاقتصادية

تمهيد:

تعتبر المعلومات المالية من بين اهم وسائل اتخاذ القرار والتواصل بين الجهات الاقتصادية الفاعلة ، و يعتبر المراجع الخارجي كمصدر حقيقي موثوق فيكون اكثر اهمية اذا تم تدقيق هذه المعلومات المالية من قبل محترف مختص ومستقل، وهكذا يبدو راي المراجع الخارجي كضمان لأصحاب المصالح الاقتصادية (المديرين، المساهمين، الدائنين...) لمساعدتهم في حل النزاعات مع بعضهم البعض. أيضا بالإضافة إلى دوره في حل مشكلات الوكالة، يلعب تقرير التدقيق دورا هاما اخر والذي يتمثل في مساعدة البنك في اتخاذ القرار، عندما تلجا المؤسسة للتمويل الخارجي.

وبالتالي في هذا الفصل سنتطرق الى علاقة محافظ الحسابات بالمؤسسة الاقتصادية (المبحث الأول) وتقرير محافظ الحسابات وقرار البنك تمويل المؤسسة الاقتصادية (المبحث الثاني) واخيرا التطرق الى الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع (المبحث الثالث) .

المبحث الأول: محافظ الحسابات والمؤسسة الاقتصادية

من اجل التعرف اكثر على محافظ الحسابات ومهمته ودوره في تعزيز الثقة للمؤسسة الاقتصادية، قسمنا هذا المبحث الى مطلبين اساسيين، المطلب الاول مفهوم محافظ الحسابات، والمطلب الثاني محافظ الحسابات وعلاقته بالمؤسسة الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم محافظ الحسابات

الفرع الأول: تعريف محافظ الحسابات

تعتبر محافظة الحسابات من أنواع المراجعة الخارجية، والتي تعد إلزامية بقوة القانون بالنسبة لبعض الأنواع من المؤسسات التي حددها المشرع في كل بلد،[1] حيث يتولى من خلالها شخص مهني مؤهل ومستقل التعبير عن رأي الفني المحايد حول مدى سلامة القوائم المالية، ومدى تعبيرها عن المركز المالي الحقيقي للمؤسسة، أي أن محافظة الحسابات ينصب عملها على الجانب المحاسبي والمالي.[2]

عرف القانون التجاري محافظ الحسابات حسب المادة 715 مكرر 4 على أنه: "الشخص الذي تتمثل مهمته الدائمة باستثناء أي تدخل في التسيير في التحقق في الدفاتر و الأوراق المالية للمؤسسة وفي مراقبة انتظام حسابات الشركة، كما يدقق في صحة المعلومات المقدمة في تقرير مجلس الإدارة أو مجلس المديرين، حسب الحالة، وفي الوثائق المرسلة إلى المساهمين، حول الوضعية المالية للمؤسسة وحساباتها، ويصادق على انتظام الجرد وحسابات المؤسسة والموازنة، وصحة ذلك كما يتحقق إذا ما تم احترام مبدأ المساواة بين المساهمين.[3]

وحسب القانون 10-01 فإن محافظ الحسابات هو: " كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته مهمة المصادقة على صحة حسابات الشركات والهيئات وانتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول به[4]."

ويعرف محافظ الحسابات على أنه" :كل شخص يتولى باسمه الخاص وتحت مسؤوليته الخاصة إثبات صدق وصحة حسابات مؤسسات مختلفة، على أن يزاول هذه المهنة بشكل مستمر ومعتاد.[5]

من خلال هذه التعاريف نستخلص أن محافظ الحسابات هو المخول قانونا بالشهادة على صحة وانتظام القوائم المالية السنوية للمؤسسة الاقتصادية، كذلك هو شخص محترف ومؤهل ذو كفاءة واستقلالية تامة، بحيث يقوم بفحص القوائم النهائية

---

1 – في الجزائر، يفرض القانون التجاري على الشركات التجارية إخضاع قوائمها المالية السنوية للمصادقة، فمثلا نجد هذا في المواد: 584؛ 585 بالنسبة للشركات ذات المسؤولية المحدودة، وفي المواد: 715 مكرر 4 إلى غاية 715 مكرر 14 بالنسبة لشركات المساهمة.

2 **شريقي عمر**، مسؤولية محافظ الحسابات :دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمملكة المغربية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01 ، العدد 12 / 2012 ، ص94.

3 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون التجاري، مطبوعات بيرتي،2007، الجزائر ، ص188.

4 القانون رقم 01- 10مؤرخ في 29 جويلية 2010 ، يتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 42، 2010، المادة 22ص07.

5 **شريقي عمر**،مرجع سبق ذكره، ص94.

لترجمة الوضعية المالية الحقيقية للحسابات، عن طريق إعطاء رأي فني محايد ومستقل حول مصداقية وشرعية المعلومات، وذلك في تقرير مكتوب إلى المصالح المعنية. ومهمته تسمى بالمراجعة القانونية.

الفرع الثاني: مهام محافظ الحسابات

أسند القانون 10-01 لمحافظ الحسابات المهام الآتية:[1]

- يشهد بان الحسابات السنوية منتظمة وصحيحة ومطابقة تماما لنتائج عمليات السنة المنصوص، وكذا الأمر بالنسبة للوضعية المالية وممتلكات الشركات أو الهيئات.
- يفحص صحة الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات المبينة في تقرير التسيير الذي يقدمه المسيرون للمساهمين أو حاملي الحصص.
- يبدي رأيه في شكل تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية المصادق عليها من مجلس الإدارة ومجلس المديرين أو المسير.
- يقدر شروط إبرام الاتفاقيات بين الشركة التي يراقبها والمؤسسات والهيئات التابعة لها.
- يعلم المسيرين والجمعية العامة والهيئة المداولة المؤهلة بكل نقص قد يكتشفه أو اطلع عليه ومن طبيعته ان يعرقل استمرار استغلال المؤسسة دون التدخل في التسيير.

الفرع الثالث: شروط ممارسة مهنة محافظ الحسابات.

يمكن أن تكون المراقبة من طرف شخص طبيعي أو من طرف شخص معنوي.

أولا - محافظ الحسابات شخص طبيعي:

لممارسة مهنة محافظ الحسابات يجب أن تتوفر الشروط الآتية:

1. أن يكون جزائري الجنسية؛
2. أن يكون حائزا الشهادة الجزائرية لمحافظ الحسابات أو شهادة معترفا بمعادلتها؛
3. أن يتمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية؛
4. أن لا يكون قد صدر في حقه حكم بارتكاب جناية أو جنحة مخلة بشرف المهنة؛
5. أن يكون معتمدا من الوزير المكلف بالمالية وأن يكون مسجلا في المصف الوطني للخبراء المحاسبين أو في الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات أو في المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين وفق الشروط المنصوص عليها في هذا القانون.
6. أن يؤدي اليمين المنصوص عليها في المادة رقم(6) 2.

---

1 القانون رقم 01- 10مؤرخ في 29 جويلية 2010 ، يتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 42، 2010، المادة 23ص07.

2 القانون رقم 01- 10مؤرخ في 29 جويلية 2010 ، يتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 42، 2010، المادة 8ص05.

ثانيا – محافظ الحسابات شخص معنوي:

نصت المادة 46 من القانون رقم 10-01 على انه يمكن تعيين شركات لممارسة مهنة محافظ الحسابات وذلك بتوفر مجموعة من الشروط وهي مذكورة في المادة 51 من القانون 10-01 وهي:

- أن تهدف لممارسة مهنة محافظ الحسابات؛
- يجب أن يسيرها شركاء مسجلين في الجدول فقط؛
- أن يحصل كل منخرط على موافقة مسبقة للجهاز الاجتماعي المؤهل لذلك أو لحاملي الحصص الاجتماعية؛
- أن لا تكون تابعة لأي شخص أو تجمع؛
- أن لا تملك مساهمات مالية في مؤسسات أخرى.[1]
- تعين الجمعية العامة أو الجهاز المكلف بالمداولات، بعد موافقته كتابيا، وعلى أساس دفتر الشروط، محافظ الحسابات من بين المهنيين المعتمدين والمسجلين في جدول الغرفة الوطنية . تحدد عهدة محافظ الحسابات بثلاث (03) سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، ولا يمكن تعيين نفس محافظ الحسابات بعد عهدتين متتاليتين إلا بعد مضي ثلاث (03) سنوات.[2]

المطلب الثاني: محافظ الحسابات والمؤسسة الاقتصادية

تعتبر المراجعة عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية وتقييمها بطريقة موضوعية لغرض التأكيد من درجة مسايرة هذه العناصر للمعايير الموضوعية ، ثم توصيل نتائج ذلك إلى الأطراف المعنية ، فهي بذلك عملية انتقاديه للقوائم المالية الختامية من خلال فحص جميع الدفاتر والسجلات المحاسبية و الأدلة المدعمة للتسجيلات المحاسبية المرتبطة بالعمليات التي قامت بها المؤسسة ، وكذا التحقق من مدى مطابقة عناصر هذه القوائم للواقع الفعلي لها ، إن هذه العملية تمكن المراجع من أن يبدي رأيا فنيا محايدا حول مدى دلالة القوائم المالية الختامية للمؤسسة عن المركز المالي الحقيقي لها و مدى الالتزام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.[3]

وعليه يقوم المراجع بتحسين جودة القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة وذلك عن طريق فحصه لحسابات تلك المؤسسة للتأكد من كونها خاليه من الأخطاء والغش ومعروضة بصدق وواقعيه وبجوده عالية دون تضخيم، والتي تعتبر الأساس الذي يعتمد عليه متخذي القرارات و الناتج عن الثقة التي يضعها مستخدمو القوائم المالية في المراجع لاعتباره يتصف بالنزاهة والموضوعية، فهو ليس له مصلحه في التأثير على حقيقة المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية، وتأثيرها يظهر في تحديد نتائج القرارات التي يتخذها مستخدمو هذه المعلومات.

وهذا ما أشارت إليه المعايير الدولية للمراجعة حول رقابه جودة التقارير المالية من خلال قيام المراجع الخارجي بفحص والتأكد من البيانات المالية التي تتضمنها القوائم المالية لكي يتمكن من التعبير عن رأيه حول ما إذا تم إعداد البيانات المالية في جميع جوانبها المالية وفقا لما هو متعارف عليه عند إعداد القوائم المالية.[4]

---

1 القانون 01- 10 مؤرخ في 2010/06/29، المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية العدد 42، المادة 46و51 ص09 .

2 المرجع السابق، ص07.

3 **مسعود صديقي** ,محمد التهامي طواهر ,المراجعة وتدقيق الحسابات ,الطبعة الثانية ,ديوان المطبوعات الجامعية ,الجزائر , 2005 ,ص1.

4 **أحمد حلمي جمعة**، تطور معايير التدقيق و التأكيد الدولية و قواعد أخلاقيات المهنة، الكتاب الثاني، دار الصفاء للنشر و التوزيع، الأردن، 5332 ، ص12 .

وعليه يساهم المراجع في تعزيز درجه الموثوقية لتقريره حول تلك البيانات من اجل توفير للمستخدمين تأكيدا معقولا حول خلو المعلومات المالية المتضمنة للتقارير المالية من الأخطاء الجوهرية سواء بسبب خطا أو الغش، وذلك من خلال قيام المراجع بفحص ومراجعه المعلومات المالية أولا بهدف التأكد من التزام معديها بالقواعد والمبادئ المحاسبية، وكذا من خلال التحقق من خلال الأداء الفعلي و مقارنته بالأداء المخطط وتحديد الفروقات وتحليلها ومراجعتها.[1]

ومن اجل تحسين كفاءة المراجعة يقوم المراجع الخارجي باستخدام الجداول و الكشوفات التحليلية ومختلف المستندات التي تم إعدادها من طرف المؤسسة، حتى يتأكد من أن هذه المعلومات قد تم إعدادها بشكل ملائم من طرف الجهة الخاضعة لرقابته، وهو بذلك يحقق مستوى عال في عمليه المراجعة للقوائم المالية من اجل تحقيق ثقة معقولة لمستخدمي القوائم المالية.

وقد شهد العالم الاقتصادي تغيرات وتعقيدات كبيرة، تزامنت مع تزايد حجم المؤسسات الاقتصادية وظهور شركات المساهمة وفصل الملكية عن الإدارة، ما استوجب على الملاك أو حملة الأسهم اللجوء لشخص آخر يقوم عنهم ببعض المهام وهذا ما يُعرف بعلاقة الوكالة، هذه العلاقة تنجم عنها في البداية تعارض في المصالح بين المساهم (الموكل) والمسير(الوكيل)، لتتعدى فيما بعد للأطراف الأخرى ذات المصلحة (مستخدمو القوائم المالية) في المؤسسة.

إن أساس العلاقة بين أصحاب المصالح (مساهمين ومستثمرين، مقرضين)...والمؤسسة، تتمثل في المعلومات والإشارات المقدمة من طرف المؤسسة إلى سوق العمل، التي تفيد متخذي القرار (أصحاب المصالح) في اتخاذ قرارات بخصوص استثماراتهم وتمويلاتهم في الشركة، لكن في ظل عدم تماثل المعلومات بين هؤلاء المستثمرين والمؤسسة، تصبح قرارات مستخدمي القوائم المالية مبنية على عدم التأكد من صحة وعدالة القوائم المالية المقدمة من طرف الإدارة.

فبسبب صراعات الوكالة وعدم تماثل المعلومات، أصبح من الضروري وجود مدقق قانوني مؤهل ومستقل عن المؤسسة، يعمل على إطفاء الثقة على المعلومات المحاسبية من خلال تقديم رأي فني محايد حول صدق وعدالة القوائم المالية والمركز المالي للمؤسسة محل التدقيق، وباعتبار تقرير المدقق وسيلة إعلام واتصال لمستخدميه فيجب أن يستوفي جميع مقومات التوصيل الفعال المرتبطة باركان نموذج الاتصال (المرسل، الرسالة، الاتصال، المستقبل). ولقد كان لظهور نظرية الوكالة تأثيرا على مهنتي المحاسبة والمراجعة، فهي بذلك تقوم على فهم هيكل المؤسسة وحل المشاكل القائمة بين الأفراد.[2]

و تنص نظرية الوكالة أنه مع وجود تعارض بين أهداف الوكيل والموكل فإنه توجد دائما إجراءات لو تم تنفيذها فإنه يمكن التحقق من أن الوكيل يقوم بالأعمال التي تحقق أهداف الموكل، على سبيل المثال فإن النظرية تفترض أن المساهمين سوف يقومون بشراء أسهم فقط في حالة وجود أسس لحماية استثماراتهم، وواحدة من أهم أسس هذه الحماية هي مراجعة القوائم المالية عن طريق مراقب حسابات.

وبالنسبة لأعضاء مجلس الإدارة فالنظرية ترى أنهم يهمهم ثقة المساهمين في القوائم المالية التي تتم مراجعتها حيث إن شك المساهمين في نوعية المراجعة التي تمت قد تؤدي إلى أحجام المساهمين عن الاستثمار في الشركة.[3]

1– **بوقندورة أمينة** ، دور محافظ الحسابات في تعزيز مصداقية القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر ، جامعة ورقلة، 2018 ص3.

2 – المرجع السابق، ص04.

3 –**السيد سيد عطا الله**، النظريات المحاسبية، دار الراية للنشر والتوزيع، الاردن، 2009 ،ص120.

تعرف نظرية الوكالة بأنها عقد بموجبه شخص أو عدة أشخاص هو الأصيل أو الموكِّل يلجئون لخدمات شخص آخر هو الوكيل أو الموكَّل ليقوم باسمهم بوظيفة أو عمل معين؛ ما يتضمن تفويضا الحقوق التقريرية أو تحويل المعرفة المتخصصة؛ هذه العلاقة تنشئ تكاليف الوكالة؛ كعدم التناظر المعلوماتي والخطر الأخلاقي والاختيار المضاد.

تقدم نظرية الوكالة نظرة مختلفة لمجلس الإدارة كأداة رقابة داخلية مهمتها تدنية تكاليف الوكالة الناجمة عن تباعد المصالح بين الأصيل والوكيل (خاصة بين المساهمين والمديرين التنفيذيين) والقيام بتحديد السلطة التقديرية للوكيل؛ وضمان رقابة فعالة على المديرين التنفيذيين.[1] و الشكل (1-1) يوضح علاقة الوكالة بالمساهمين

الشكل(1-1) : توضيح علاقة الوكالة بالمساهمين والإدارة

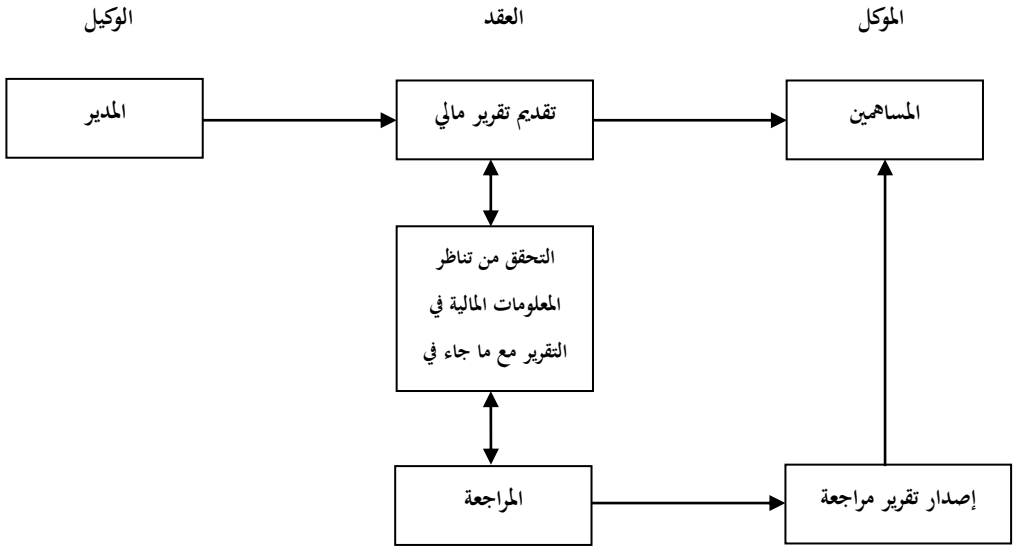

المصدر : بوقندورة أمينة، مرجع سبق ذكره، ص5.

من الشكل السابق يتضح أن المدير (الوكيل)الممثل للإدارة يقوم بتقديم تقرير مالي يترجم مختلف الأنشطة الموجودة في المؤسسة على شكل معلومات ماليه متوفرة في القوائم المالية، والتي يتم التحقق منها من طرف المراجع الخارجي ليصدر في النهاية تقريرا يعبر فيه عن مدى صدق البيانات الموجودة بالقوائم المالية إلى المساهمين (الموكل)والتي على أساسها يتخذون قراراتهم المناسب بشأنها.

وعليه فان رغبت الملاك تتمثل في الحصول على تأكيد من طرف المراجع الخارجي، والذي هو مراجع محايد ومستقل عن مدى مصداقية القوائم المالية، فالطلب على المراجعة هو طلب مستمر و بصفة دائمة نظرا لكون المؤسسات تعمل في سوق حرة وكما أنها وسيلة للرقابة على عمل الوكيل داخل المؤسسة.

1 – مهدي شرقي، مراقبة المديرين التنفيذيين في ضوء نظرية الوكالة، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد 01، الجزائر، 2015،ص135.

المبحث الثاني: تقرير محافظ الحسابات وقرار البنك تمويل المؤسسة الاقتصادية

عرف تقرير التدقيق المالي اهتماما بمحتواه منذ بداية القرن العشرين، وقد تعمق هذا أكثر بعد سلسلة فضائح عدة مؤسسات اقتصادية دولية في آخر عشرية منه، الذي استمر حتى الأزمة المالية في 2007 والتي أبرزت أزمة ثقة في المعايير المحاسبية من جهة، وفي دور المدقق المالي من جهة أخرى.

فتقرير التدقيق هو ناتج مهمة التدقيق المالي في المؤسسة ويجسد نهايتها .والتي يقوم بها مهني مستقل من أجل إصدار حكم مبرر حول سلامة القوائم المالية .وبهذا يكون تقرير التدقيق وثيقة قانونية، ومصدرا لمعلومات محتملة تهم المستعملين. وهي أداة الاتصال بين المدقق المالي والأطراف ذوي المصلحة.[1]

المطلب الأول : مفهوم تقرير محافظ الحسابات وانواعه

الفرع الأول: تعريف تقرير محافظ الحسابات

يعرف تقرير التدقيق على انه ملخص مكتوب يبدي فيه المدقق رأيه الفني المهني المحايد عن صحة البيانات الواردة في القوائم المالية والتي يمكن الاعتماد عليها في الاتخاذ القرارات، ويوجه هذا التقرير إلى الأطراف ذوي المصلحة لمثل هذه البيانات،[2] كما يعد وثيقة قانونية تثبت قيام المدقق المالي بتنفيذ واجباته، وهو يعد مصدرا لمعلومات محتملة تهم المستفيدين لاتخاذ قراراتهم في الوقت المناسب، وتشير معايير التدقيق الدولية(700،701،705،706) الى شكل ومضمون تقرير التدقيق الذي يقوم المدقق بإعداده، ويتضمن رأيه حول ما إذا كانت المعلومات المالية تم إعدادها وعرضها بصدق وانتظام في جميع الجوانب الجوهرية، واحترام إطار إعداد وعرض القوائم المالية للمؤسسة التي قام بتدقيق حساباتها.

وترى Bertin أن تقرير التدقيق الوسيلة المفضلة للاتصال بين المدقق المالي والأطراف ذوي المصلحة، ويمثل الأداة الوحيدة لدى محافظ الحسابات للاتصال مع المستعملين بخصوص المعلومات المالية، ويسمح كذلك بتخفيض عدم تماثل المعلومات بين المسيرين والمساهمين كما تعرضه نظرية الوكالة (Jensen et Meckling ،1976).

وفي هذا السياق فلتقرير التدقيق المالي دور فعال في تخفيض عدم تماثل المعلومات .لأن التدقيق المالي في الواقع من الآليات الخارجية لحوكمة المؤسسات، ظهرت مع انفصال ملكية وسائل الإنتاج عن مستعمليها، وقد تم تناول هذه المسألة بشكل واضح لأول مرة لدى كاوز (Coase 1937) في nature of the firme، والتي بنيت عليها مختلف نظريات الحوكمة فيما بعد بدء من علاقة الوكالة. حيث هناك تقابل بين المالك أو المساهم من جهة والمسير أو الإدارة وهي محور إستراتيجية وحركة المؤسسة من جهة أخرى. إضافة إلى ما ينتج عن هذا الفصل من أثر على السلطة وإستراتجية المؤسسة وتسييرها وحقوق مختلف الأطراف الأخرى ذات المصلحة.

وبذلك فآلية التدقيق تهدف إلى تخفيض صراعات المصالح، خاصة مع المسيرين، وتوفير الوسائل التي تسمح بتأمين حقوق مختلف الاطراف ذوي المصلحة في المؤسسة. وما يقدمه محافظ الحسابات من حيث المحتوى المعلوماتي في تقرير نهاية مهمة

---

1 – **عبد الرحمان بابنات وناصر داداي عدون**، المحتوى المعلوماتي لتقرير محافظ الحسابات في الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 07، الجزائر،2017، ص125.

2 – **غسان فلاح المطارنة**، تدقيق الحسابات المعاصر–الناحية النظرية–،دار المسيرة للنشر والتوزيع ، الاردن،الطبعة الاولى ،2006،ص114.

التدقيق، يمثل تأكيدا على الحسابات السنوية، وتقريرا يوجهه لمسيري المؤسسة، وفي نفس الوقت هذا المحتوى المعلوماتي يفيد المساهمين من خلال حصولهم على رؤية أفضل للوضعية المالية للمؤسسة، وتأكيدا للمعلومات المفصح عنها. [1]

والشكل (1-2) يلخص ذلك.

الشكل (1-2): مكانة التدقيق وتقرير التدقيق في نظرية الوكالة

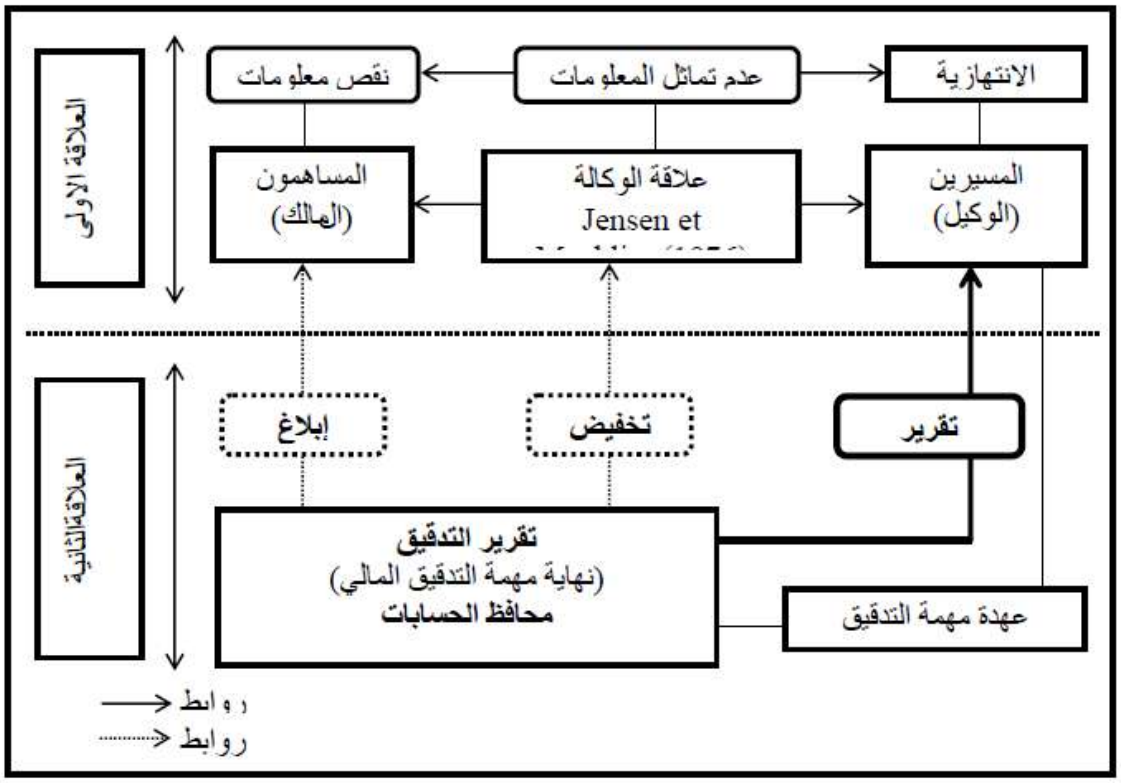

المصدر: عبد الرحمان بابنات وناصر داداي عدون، مرجع سبق ذكره، ص128.

وتزداد أهمية التدقيق المالي ودوره في ضمان مصداقية وشفافية وتماثل المعلومة المالية، وما يمكن أن يقدمه لأطراف ذوي المصلحة، مع اعتبار أن المؤسسة هي عقدة من الصفقات بينها وبين مختلف المتعاملين فيها. وبذلك يكون للمعلومة المالية الدور المحدد والموجه لكل صفقة، وضمن نظرة أشمل لتحسين العلاقات بين هؤلاء فيها بينهم ومع المؤسسة .إذ في حالة العكس (عدم تماثل المعلومة وشفافيتها) تتضرر العملية الاقتصادية فيها ككل، سواء من خلال العلاقة بين مستثمرين /مسيرين ضمن علاقة الوكالة الأساسية، أو في العلاقات المشتقة بين المسير وكل متعاملين آخرين كما في وضعية المستثمرين المحتملين لتسهيل الحصول على التمويل. [2]

الفرع الثاني: انواع تقارير محافظ الحسابات

1-**التقرير العام**: يكون محافظ الحسابات ملزم بإعداد تقرير عام، يثبت فيه أن ما جاء في تقارير المعدة مسبقًا من طرف القائمين بالإدارة جاء وفقًا للشروط المنصوص عنها قانونيًا وكذلك عاكسًا الصورة الحقيقية لوضعية الشركة ووجب على التقرير العام أن يكون مستوفيًا جميع البيانات الأساسية والتي من شأنها أن تعطي لهذا التقرير تلك المصداقية والحجية

1 – **عبد الرحمان بابنات وناصر داداي عدون**، مرجع سبق ذكره، 127.

2 – المرجع السابق، ص128.

أمام قارئيه ، سواء تعلق الأمر بمعلومات تتعلق بحالة الشركة أو بفروعها وكذا بكل ما من شأنه أن يفيد في عملية تقييم حالة الشركة.[1]

2- **التقرير الخاص** :إضافة إلى التقرير العام يقوم محافظ الحسابات بإعداد تقاريره الخاصة تشديدًا منه على بعض المعاملات التي قد تحمل في طياتها اضرارا للشركاء والمساهمين، الأمر الذي يجعله- بصفته رجل مهنة – يبدي رأيه في هاته المعاملات ، وقد تكون هذه المعاملات عبارة عن: الاتفاقيات المبرمة ما بين الشركة والمسيرين؛ تنازل المساهمين عن حق الأفضلية في الاكتتاب عند رفع رأس مال الشركة؛ مشروع حفظ رأس مال الشركة أو تحويل واندماج الشركة ؛ العمليات المتعلقة بمختلف أشكال القيم المنقولة.

وعن المصادقة، فقد يصادق محافظ الحسابات على التقرير العام بدون تحفظ، كما يمكن له أن ينوه على بعض التحفظات وتكون هذه التحفظات محل إعلام لكل أعضاء الشركة، وفي الحالات التي يجد فيها أن القائمين بالإدارة لم يحترموا القوانين فيما يخص إعداد الحسابات فيمكن لمحافظ الحسابات أن يرفض المصادقة. على أنه يتعين على محافظ الحسابات الذي يرفض المصادقة تعليل قراره وهذا حتى يتسنى للقائمين بالإدارة معرفة السبب.[2]

المطلب الثاني: تقرير محافظ الحسابات والأطراف ذوي المصلحة.

تظهر أهمية المراجعة الخارجية في أنها وسيلة تخدم فئات كثيرة تعتمد اعتمادا كبيرا على البيانات المالية التي يعتمدها المراجع الخارجي المستقل، وذلك لتلبيه احتياجاتها الواسعة غير المتجانسة من المعلومات، التي تختلف تبعا لاختلاف مصالحها واهدافها فهناك من يطلع عليها بقصد معرفة مآل أمواله المستثمرة وهناك من يطلع عليها لهدف رقابي وهناك من يستخدمها لهدف علمي بحثي. وهذه الفئات تتمثل فيما يلي:

الفرع الاول: الاطراف ذوي المصلحة داخل المؤسسة.

- **المساهمون:** يعتبر المساهمون المستخدم الأول للقوائم المالية وتقرير مراقب الحسابات، باعتبارهم الملاك، الذين يعينون مراقب الحسابات ليساعدهم في الرقابة على إدارة الشركة، كوكيل عنهم.

ويحتاج المساهمون إلى المعلومات التي تمدهم بها القوائم المالية، لاتخاذ القرارات. ومن أهم هذه المعلومات عائد السهم والأداء المالي للشركة، ومن ثم القيمة السوقية للشركة في البورصة. ومن الثابت أن تقرير مراقب الحسابات يمدهم بمعلومات إضافية، خاصة بمدى إمكانية اعتمادهم على ما تقدمه لهم القوائم المالية من المعلومات.[3]

– **المستثمرون المحتملون:** تعتمد أسواق المال في جميع أنحاء العالم على استقطاب أكبر عدد ممكن من أصحاب الأموال الذين يريدون استثمار أموالهم في الشركات المسجلة في البورصة، ولا يتأتى ذلك إلا بنشر كل المعلومات المتعلقة بالقوائم المالية الخاصة بتلك الشركات التي تبحث عن الأموال وتقارير محافظ الحسابات حول تلك القوائم ولعل أهم ما يريد قراءته المستثمر الجديد هي التقارير الصادرة عن المراجع للفترة المالية القريبة ولا يكون ذلك إلا في تقارير محافظ الحسابات، لذلك كان لهذه التقارير أهمية

1– طيطوس فتحي، محافظ الحسابات في الجزائر، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 09، الجزائر، 2013، ص42.

2 – المرجع السابق، ص42-43.

3 عبد الوهاب نصر علي، خدمات مراقب الحسابات لسوق المال، الجزء الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص22.

بالغة لمستخدميها من المستثمرين المحتملين كما سبق وأن ذكرنا فإن أهمية تقارير محافظ الحسابات بالنسبة لهم أحد مصادر المعلومات لدخول عالم الاستثمار في شركات ذات صحة مالية جيدة حسب ما تشير إليه هذه التقارير.[1]

– الإدارة: تهتم إدارة المشروع كثيرا بتقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية للمشروع، وذلك لان أن تقرير مراقب الحسابات دليل على وفائها بمسئولياتها عند إعداد القوائم المالية للمشروع،[2] وأداة لإضفاء الصدق على إفصاح الإدارة للملاك. ولذلك فهو ذات تأثير ملموس في إثبات أن الإدارة قد قامت بدورها في إدارة أموال الملاك بكفاءة، [3]وأن رأي مراقب الحسابات خاصة الرأي النظيف، دليل على أنها لم ترتكب تحريفا متعمداً في القوائم المالية، في صورة غش أو تدليس.

الفرع الثاني الاطراف ذوي المصلحة خارج المؤسسة.

– البنوك: حتى تطمئن البنوك المقرضة لحالة طالبي القروض من الشركات، وجب عليها الاطلاع على الكشوف المالية وتقرير محافظ الحسابات بشأنها لإبداء رأيها بشأن الموافقة على القروض والمساعدة في تحديد مبلغ القرض وشروطه بعد تحليل وضعية الشركة ماليا مما يعطيها رأيا مسبقا مبني على قناعة صحة تلك القوائم المالية،[4] ومدى قدرة الشركة على تسديد ديونها في الفترة المحددة لها، لذلك كان لتقرير محافظ الحسابات أهمية بالغة للبنك المقرض حتى يتعرف على الوضعية الحقيقية للشركة.[5]

– جهات الإشراف والمصالح الحكومية: تحتاج جهات الإشراف والمصالح الحكومية الرسمية لتقرير مراقب الحسابات، المرفق بالقوائم المالية، كحق لها في سبيل أدائها لمهامها. ومن هذه الجهات والمصالح؛ جهاز شئون البيئة؛ مصلحة الضرائب والبنك المركزي؛ هيئة الإشراف والرقابة على التأمين.

ويزداد اعتماد مثل هذه الجهات على القوائم المالية للشركة، في أدائها لمهامها الإشرافية والرقابية،كلما كان تقرير مراقب الحسابات المرفق بهذه القوائم المالية يحمل رسالة تدعم إمكانية الاعتماد والوثوق في المعلومات التي توصلها القوائم المالية لهم.

– اتحادات ونقابات العمال: من المعروف أن اتحادات ونقابات العمال تلعب دورا هاما في الحفاظ على حقوق العمال في ظل اقتصاد السوق. وذلك من خلال آليتي التفاوض والمساومات الجماعية، بشأن عوائد العمل، من أجور وحوافز ومزايا مادية واجتماعية.

وعادة ما يكون لدى اتحادات ونقابات العمال مستشارا ماليا يساعد إدارتها في إتمام عمليتي التفاوض والمساومة بنجاح. ومن أهم المعلومات التي يعتمد عليها المستشار المالي في دوره هذا، تلك المعلومات الخاصة بمقدرة الشركات على الدفع(Ability to pay) والتي ترتبط بدورها بالمركز المالي للشركة، ومؤشرات الربحية والسيولة وحصة الشركة من سوق المنتج والعوائد الحالية للعمل.

ولأن القوائم المالية للشركات ، مجال المراجعة ، هي المصدر الرئيسي لمثل هذه المعلومات ، فإن تقرير مراجعة هذه القوائم المالية سوف يدعم مدى اعتماد اتحادات ونقابات العمال على هذه المعلومات وثقتهم فيها[6].

---

1 لبوز نوح، أثر تطبيق المعايير الجزائرية للمراجعة في جودة تقارير محافظ الحسابات، مذكرة ماستر، جامعة ورقلة، 2018، ص4.

2 عبد الوهاب نصر علي، خدمات مراقب الحسابات لسوق المال، الجزء الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص24.

3 عبد الوهاب نصر علي، المراجعة الخارجية الحديثة، الجزء الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص197.

4 لبوز نوح، المرجع السابق، ص5.

5 احمد عبد المولى الصباغ وكامل السيد احمد العشماوي وعادل عبد الرحمان احمد،أساسيات المراجعة ومعاييرها،جامعة القاهرة،2008،ص10-11.

6 عبد الوهاب نصر علي، مرجع سبق ذكره، ص23-25.

– **المجتمع:** في ظل زيادة الاهتمام بالبعد الاجتماعي للمحاسبة، سوف يزداد بالضرورة البعد الاجتماعي للمراجعة. وحسب نظرية العقد الاجتماعي (Social Contract) فالمجتمع هو الذي أمد المشروع بالموارد الاقتصادية اللازمة لتحقيق أهدافه. ويكون على المشروع، في مقابل ذلك أن يساهم في رفاهية هذا المجتمع من ناحية، ولا يتسبب في أدنى ضرر اجتماعي وبيئي له.

ولوفاء إدارة الشركات بهذه المسئولية الاجتماعية يلزمها أن تفصح إفصاحا محاسبيا اجتماعيا وبيئيا للمجتمع. وحتى يثق المجتمع ويعتمد على المعلومات المحاسبية الاجتماعية والبيئية هذه، يجب أن يقدم له تقرير بنتائج مراجعة مراقب الحسابات بهذا الإفصاح.[1]

– **البحث العلمي:** اغلب الباحثين والدارسين بحال المحاسبة والمراجعة يحتاجون دائما في تحليلهم للقوائم المالية إلى الاستعانة بتقارير محافظ الحسابات المعرفة الوضعية الحقيقية و السليمة لنشاط الشركات، وهذا يعكس الأهمية البالغة لتقارير محافظ الحسابات في مجال البحث العلمي كأساس لبناء معلومات ذات مصداقية تتسم بالموثوقية.[2]

المطلب الثالث: تقرير محافظ الحسابات وتمويل البنك للمؤسسة الاقتصادية:

الفرع الأول: تمويل البنوك للمؤسسات الاقتصادية

للوصول إلى مفهوم التمويل البنكي للمؤسسات الاقتصادية لابد من معرفة التمويل بصفة عامة وطرقه اولا ثم التطرق إلى التمويل البنكي للمؤسسات الاقتصادية.

أولا– مفهوم التمويل وطرقه : تعتبر وظيفة التمويل من الوظائف البالغة الأهمية و ذلك لما توفره من أموال لازمة لتغطية نفقات المشاريع المختلفة بقدر حاجتها المطلوبة. فبقدر ما يكون حجم التمويل كبيرا ويحسن استثماره بقدر ما يكون العائد أو الربح، الذي يعتبر هدف أي نشاط اقتصادي. وأصبح هذا الأخير من النشاطات الرئيسية للبنوك التجارية حيث تقوم بتمويل مختلف القطاعات والمؤسسات.

فالتمويل من حيث النظرة الضيقة: يعني مجموع وسائل الاقتراض التي تضمن للمؤسسة استمرار نشاطها.

أما من حيث النظرة الواسعة: فهو مجمل العمليات التي من خلالها تقوم المؤسسة بتلبية كل متطلباتها من أموال وزيادات لاحقة لعقود القروض بصفة عامة أو المنشآت المالية أو المساهمات الممنوحة بسندات باهظة أو تطوعية من طرف الدولة، الخزينة العامة، الجماعات المحلية .

أما التمويل بمعناه الاقتصادي فيعني مجموع الطرق و الوسائل المالية و جميع القرارات التي تتخذها الإدارة المالية لجعل استخدام الأموال استخداما اقتصاديا بما في ذلك الاستخدامات البديلة، فهو يعتبر عصب الحياة الاقتصادية التي يمدها بالتدفقات النقدية والمالية فكلما كان التمويل كافيا كانت نسبة نجاح المشروع الاقتصادي أكبر.

وتختلف وجهات نظر الباحثين في تقديم تعريف للتمويل، إلا أنهم يجمعون على أن التمويل يعني : " **توفير المبالغ النقدية اللازمة لدفع و تطوير مشروع خاص أو عام** "

كما يعرفه البعض على أنه : " **إمداد المشروع بالأموال اللازمة في أوقات الحاجة إليها**" .

---

1 – المرجع السابق، ص25.

2لبوز نوح؛ مرجع سبق ذكره، ص6.

من خلال التعاريف نستخلص أن :

- التمويل خاص بالمبالغ النقدية وليس السلع والخدمات.
- أن يكون التمويل بالمبالغ المطلوبة لا أكثر ولا أقل.
- الغرض الأساسي للتمويل هو تطوير المشاريع الخاصة أو العامة.
- ان يقدم التمويل في الوقت المناسب، أي في أوقات الحاجة إليه.[1]

طرق التمويل :

1- التمويل الداخلي (الذاتي): إنّ تمويل احتياجات المنشأة يفترض فيه من حيث المبدأ، أن يتم من موارد المنشأة نفسها. والتمويل الداخلي هو حصول المؤسسات سواء كانت عامة أو خاصة على التمويل من مواردها الذاتية، والمتمثلة عامة في الأموال الخاصة، أي الأموال الشخصية والاحتياطات المحصل عليها من تراكم الأرباح، بحيث تقوم المؤسسة بجمع أرباحها ووضعها في الاحتياطات لتقوم باستخدامها لتوسيع مشاريعها بدلا من توزيعها، كما تحصل المؤسسات على التمويل الذاتي من السيولة النقدية المتمثلة في القيم الجاهزة، وكلما كانت استخدامات هذه الأموال مركزة على بناء القاعدة التحتية المتمثلة في جلب التكنولوجيا الحديثة واليد العاملة المؤهلة، يؤدي للاستفادة من وفرات الحجم؛ أي كلما كان حجم الإنتاج كبير كلما انخفضت التكاليف وبذلك زيادة القدرات التنافسية وتعزيز مكانتها في السوق وتعظيم حصص الأرباح.

2- التمويل الخارجي: تتمثل هذه الصيغة التمويلية في اللجوء إلى الموارد الخارجية لتغطية العجز الذي يظهر في التمويل الداخلي.

ويكون هذا التمويل في حالة عدم كفاية مصادر التمويل الذاتي المتاحة للمؤسسة، فتلجأ إلى المدخرات الموجودة على مستوى السوق المالي سواء كانت محلية أو أجنبية بواسطة التزامات مالية (قروض، سندات...)، ومن بين أشكال التمويل الخارجي نجد التمويل البنكي.2

ثانيا- التمويل البنكي للمؤسسة الاقتصادية: يقصد بالتمويل البنكي ذلك التمويل الذي يتم عن طريق الجهاز البنكي. أو هو مختلف القروض التي يقدمها الجهاز المصرفي الذي يعتبر المصدر الأساسي في تمويل التنمية الاقتصادية الوطنية إلى المؤسسات التي تكون في حاجة إليه إما لخلق مؤسسات جديدة أو لتوسع استثماراتها أو لحل أزمة سيولة آنية تمر بها .

والقروض بدورها تعرّف على أنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسدادها مع الفوائد في تواريخ محددة، وتدعم تلك العملية بتقديم مجموعة من الضمانات من طرف المقترض التي تكفل البنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد.

ولقد عرّف المشرع الجزائري عملية القرض وذلك في نص المادة 68 من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض:

---

1 جنيدي حورية و صبايحي ريمة، دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الاقتصادية، مذكرة ليسانس، جامعة اكلي محند اولحاج-البويرة،2014،ص80-81.

2 حلحال شهيناز و ايت عيسى وسام ، دور البنوك في التنمية الاقتصادية، مذكرة ماستر، جامعة عبد الرحمن ميرة-بجاية ،2016،ص8-9.

«يشكل عملية قرض في مفهوم هذا الأمر، كل عمل لقاء عوض يضع بموجبه شخص ما أو يعد بوضع أموال تحت تصرف شخص أخر...».

وتعتبر البنوك التجارية من أقدم المؤسسات المالية التي تقوم بتمويل المنشآت بالأموال اللازمة لتغطية نفقات أنشطتها الجارية. [1]

يلعب التمويل عن طريق القروض البنكية دورا حاسما في ازدهار ترقية اقتصاد أية دولة، إذ يعتبر بمثابة وساطة للتبادل التجاري وأداة لاستغلال الأموال في الإنتاج والتوزيع.

الفرع الثاني: تقرير محافظ الحسابات و تمويل البنك للمؤسسة الاقتصادية

لقد استوفت عملية منح القروض المصرفية معايير أكثر صرامة منذ الأزمة الاقتصادية عام 2008 وتعتبر أهم القرارات التي تواجه خطر المعلومات القرارات البنكية المرتبطة بمنح القروض، حيث أن منح الائتمان له أهميته على مستوى البنك وعلى مستوى الاقتصاد ككل . أما على مستوى البنك، فإن الائتمان المصرفي يعتبر الاستثمار الأكثر مخاطرة على إدارة البنك نظرًا لما يتحمله من مخاطر متعددة قد تؤدي إلى انهيار البنك، وهو في ذات الوقت الاستثمار الأكثر جاذبية لإدارة البنك، فبالرغم من المخاطرة العالية التي يمتاز بها الائتمان المصرفي إلا أنه يعد من المصادر المهمة للعوائد والأرباح بالنسبة للبنك، وبدونه تفقد البنوك دورها كوسيط مالي في الاقتصاد.

أما على مستوى الاقتصاد فإن الائتمان المصرفي يعتبر نشاط اقتصادي غاية في الأهمية له تأثير متشابك الأبعاد وعليه يتوقف نمو ذلك الاقتصاد وارتقاؤه. ولكنه في ذات الوقت يعتبر أداة حساسة قد تؤدي إلى أضرار بالغة الأهمية في الاقتصاد إذا لم يحسن استخدامه. فالائتمان المصرفي في حالة انكماشه يؤدي إلى كساد، وفي حالة الإفراط فيه يؤدي إلى ضغوط تضخمية وكلتا الحالتين لها آثار اقتصادية غاية في الخطورة وتسبب اختلالات هيكلية قد يصعب معالجتها.

ومن أجل تقليل مخاطر المعلومات التي تواجه متخذي قرارات الائتمان فإنه يفترض أن يأخذ ضباط الائتمان تقرير المدقق الخارجي بعين الاعتبار للحكم على مصداقية البيانات المقدمة إليهم من أجل الموافقة على القرار. وتجدر الإشارة إلى المقرضين والمستثمرين من أكثر الفئات اهتماما بتقرير المدقق واستخدامًا للمعلومات، وذلك بسبب العدد الكبير لهاتين الفئتين، ولأنهما تتخذان القرارات بشكل كبير ومتكرر، إضافة إلى أن التقرير يعتبر من أهم المصادر المتوفرة لهما للحصول على المعلومات التي تهم كلا منهما .[2]

بالإضافة إلى ما سبق ذكره فان المقرض أيضا يهتم بمعرفة مقدرة الشركة على الاستمرار بنشاطها لما له من اثر بالغ على قرار المقرض، ونتيجة لذلك فإن المقرض يحتاج إلى الحصول على معلومات تساعده في اتخاذ قراره الائتماني عدا عن المعلومات التي يحصل عليها من الشركة نفسها أو من خلال جهات أخرى مثل دائرة مراقبة الشركات والبنك المركزي، وهذا يتحقق من خلال جهة خارجية ومستقلة عن إدارة الشركة وهيكلها التنظيمي وهي مدقق الحسابات الخارجي.

---

[1] **حلحال شهيناز و ايت عيسى وسام**، مرجع سبق ذكره، ص9-10.

[2] **رامي محمد الزبيدية وعلي عبد القادر الذنيبات**، اثر تقرير المدقق الخارجي في اتخاذ القرار الائتماني في البنوك التجارية الأردنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، العدد03، الأردن، 2012، ص473.

وقد أشار (Libby،1979b) إلى أن البيانات المالية تلعب دورا هامًا ورئيسًا في عملية اتخاذ القرار الائتماني، ولكن لابد من زيادة الثقة والاطمئنان لدى المقرض والأطراف الأخرى في القوائم المالية، ومن هنا جاء دور المدقق كطرف محايد يكون دوره هو التأكد من عدالة البيانات المالية التي تصدرها الشركات.[1]

كما اشار (Firth 1979) الى ان نتائج دراسته أظهرت انه يوجد انه يوجد أربع أنواع من الآراء حول البيانات المالية : رأي دون تحفظ، رأي بتحفظ يتعلق بالاستمرارية ، رأي بتحفظ يتعلق بتقييم الأصول، رأي بتحفظ يتعلق بعدم احترام المبادئ المحاسبية المعمول بها .

حيث انه يوجد اختلاف كبير بين مبلغ القرض الممنوح من طرف البنك عندما يكون تقرير محافظ الحسابات لا يتضمن تحفظات مقارنة مع الذي يتضمن تحفظات .

وكذلك ان المصرفي يخشى اكثر عندما يكون تقرير محافظ الحسابات يتضمن تحفظات تتعلق بالاستمرارية او تقييم الاصول مقارنة بالتقارير التي تخلو من التحفظات او بها تحفظات تتعلق بعدم الامتثال للمبادئ المحاسبية المقبولة عموما.[2]

وأشار (Soltani 1992) ان تقرير محافظ الحسابات ليس له اهمية كبيرة كمصدر موثوق للمعلومات من بين المصادر الاخرى وان المصرفيون يستخدمون في المقام الاول مصادر اخرى مثل البيانات المالية والمعلومات الاقتصادية والقطاعية كذلك الاحكام الشخصية . ومع ذلك فان (Soltani 1992) لاحظ أن المصرفيون يقومون بإعطاء أهمية كبيرة لنوع التحفظات الصادرة عن محافظ الحسابات عند اتخاذ قرار منح الائتمان.[3] يميل المصرفيون إلى تقليل مقدار الائتمان ورفع سعر الفائدة، لذلك فان راي محافظ الحسابات الذي يحتوي على تحفظات له تأثير سلبي على القرارات الائتمانية للمصرفيين[4]

وأشارت (مسودة 1992) إلى البيانات المالية المدققة تعتبر من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها في اتخاذ القرار الائتماني من وجهة نظر المستثمرين والمقرضين، وان سمعة المحاسب القانوني وفعالية الإجراءات والمعايير التي يطبقها تؤدي إلى زيادة المصداقية وموثوقية القوائم المالية وبالتالي زيادة فعاليتها كمصدر للمعلومات بالنسبة لمتخذي القرارات.[5]

---

1 مرجع نفسه.

2 **Yahyaoui Youssef**,L'utilité du rapport de l'auditeur externe,institut supérieur de gestion,Sousse,2005,p49-50.

3 Ibid, p50-51

4 Idem.

5 **رامي محمد الزبيدية وعلي عبد القادر الذنيبات**،مرجع سبق ذكره، ص 469.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة العربية

1- دراسة رامي محمد الزبدية وعلي عبد القادر الذنيبات (2012) [1]: تهدف هذه الدراسة إلى اختبار أثر تقرير المدقق الخارجي في اتخاذ القرارات الائتمانية في البنوك التجارية الأردنية. ومن اجل معالجة هذا الموضوع قام الباحثان بتوزيع 132 استبيان على ضباط الائتمان العاملين في هذه البنوك، بالإضافة إلى بيانات افتراضية مرفقة مع الأنواع المختلفة من تقرير المدقق، ومن اجل تحليل بيانات الدراسة تم الاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

وقد توصل الباحثان إلى مجموعة من النتائج مفادها ان تقرير مدقق الحسابات يعد من مصادر المعلومات المهمة التي يعتمد عليها ضابط الائتمان في اتخاذ القرارات الائتمانية، كما توصلت الدراسة إلى وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين أنواع تقارير المدقق المتحفظة في التأثير على القرار الائتماني.

2- دراسة جمام محمود واميرة دباش (2016) [2]: تهدف هذه الدراسة إلى بيان أثر تقرير محافظ الحسابات على عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية في البنوك التجارية بجيجل. حيث استخدم الباحثان تقنية الاستبيان يضم 26 سؤال كأداة لجمع البيانات من افراد هذه العينة الذي يتكون من 6 بنوك تجارية بجيجل وهم : البنك الوطني الجزائري، بنك التنمية المحلية، بنك التنمية الريفية، البنك الخارجي الجزائري، القرض الشعبي الوطني، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط ، تم توزيع (40) استمارة، وتم استرجاع (36) منها،وهذه العينة متكونة من مستثمرين،مساهمين ومديرين ماليين ،وتم تحليل النتائج باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS.

وقد توصلت هذه الدراسة الى انه هناك اثر ايجابي ذو دلالة إحصائية بين تقرير محافظ الحسابات واتخاذ القرارات الاستثمارية. اذ يعد تقرير محافظ الحسابات من اهم مصادر المعلومات الضرورية التي يحتاجها المستثمرين لاجل ترشيد قراراتهم الاستثمارية نظرا لكونه يحتوي على معلومات كيفية تعبر عن صدق وعدالة القوائم المالية، حيث كلما كانت المعلومات صحيحة وواضحة كلما أدى إلى ترشيد القرار.

3- دراسة عبد الرحمان بابنات وناصر دادي عدون (2017) [3]: تهدف هذه الدراسة إلى اكتشاف المحتوى المعلوماتي لتقارير محافظي الحسابات في الجزائر، ومدى مواكبته لمعايير التدقيق الدولية لتقرير تدقيق القوائم المالية. حيث قام الباحثان بالاتصال بمؤسسات اقتصادية، وبمكاتب محافظ الحسابات لكل من ولاية الأغواط، غرداية، ورقلة والوادي، وتمكنوا من جمع 40 تقرير من تقارير محافظ الحسابات 69% منها تخص شركات المساهمة SPA و31% منها تخص شركات ذات المسؤولية المحدودة SARL. كما ان 80% من التقارير تخص مؤسسات عمومية و20% تخص مؤسسات خاصة.

---

1 - **رامي محمد الزبدية وعلي عبد القادر الذنيبات**، أثر تقرير المدقق الخارجي في اتخاذ القرار الائتماني في البنوك التجارية الأردنية، في المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، العدد 03، الاردن، 2012.

2- **جمام محمود واميرة دباش**، أثر تقرير محافظ الحسابات على اتخاذ القرارات الاستثمارية، مجلة الإستراتيجية والتنمية العدد 06،2016.

3 - **عبد الرحمان بابنات وناصر داداي عدون**، المحتوى المعلوماتي لتقرير محافظ الحسابات في الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 07، الجزائر2017.

وتوصل الباحثان أن المحتوى المعلوماتي لتقرير محافظ الحسابات في الجزائر ثري بالمعلومات التي توفر الإفصاح للمستعملين في قراءة القوائم المالية، إذ يعتبر أداة اتصال فعالة وقانونية تساهم في التخفيف من عدم تماثل المعلومات ويقدم إشارات حول جودة التسيير في المؤسسة وانضباطها في الالتزام بالتشريعات المنظمة لنشاطها.

4–دراسة بوقرة نبيل (2017) [1]: تهدف الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة المدقق الخارجي في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية وتوضيح العلاقة الموجودة بين التدقيق الخارجي وتحسين الأداء. من اجل معالجة هذا الدراسة، قام الباحث باستخدام الاستبيان وتوزيعه على مجموعة من العاملين والإطارات للمؤسسة من رؤساء المصالح والمستشار القانوني والمكلف بالدراسات ومدير المالية ومختلف المصالح وعمالها، تم إرجاع 30 استمارة.

وتوصل الباحث إلى أن للمدقق الخارجي دور كبير في تحسين أداء المؤسسة من خلال اكتشاف الأخطاء والانحرافات في القوائم المالية وتصحيحها والحصول على أدلة إثبات وقرائن في تقاريره المقدمة من اجل إعطاء مصداقية وحقيقة القوائم المالية.

5 – دراسة بوقندورة امينة (2018) [2]: تهدف الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة محافظ الحسابات في تعزيز مصداقية القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية، باعتبار محافظ الحسابات مصدر ثقة للأطراف ذوي المصلحة، وذلك من خلال تقريره عن مهمته القانونية السنوية، الذي يبدي فيه رأيه الفني والمحايد حول صدق وانتظام الحسابات القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية، ومدى عرضها والتعبير عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة ونتائج نشاطها.

من اجل معالجة هذا الموضوع، قامت الباحثة بدراسة ميدانية لدى مكتب محافظ الحسابات واعتمدت في دراستها على اداتي المقابلة والملاحظة لإثبات مدى فعالية محافظ الحسابات في تعزيز هذه المصداقية، حيث قام بتحليل عينة متكونة من 15 تقرير لمحافظ الحسابات. وتوصلت الباحثة إلى أن محافظ الحسابات يساهم في تعزيز القوائم المالية وذلك من خلال:

1. رأيه الفني حول صدق وانتظام القوائم المالية
2. سلامة نظام الرقابة الداخلية
3. تقديم معلومات حول التزام المؤسسة بالأحكام والتشريعات التي تنظم نشاط المؤسسة.
4. التعليق على تطور البنود الرئيسية للقوائم المالية وأسباب ذلك.
5. توصيات واقتراحات.

وكل هذه معلومات تعزز من مصداقية القوائم المالية لدى الأطراف ذوي المصلحة.

6–دراسة لبوز نوح (2018) [3]: تهدف هذه الدراسة إلى معرفة درجة تأثير تطبيق المعايير الجزائرية للتدقيق على جودة تقارير محافظ الحسابات من حيث القيمة الإخبارية

من اجل معالجة هذا الدراسة قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي الاستقرائي، واعتمد في دراسته على اداة المقابلة حيث تم طرح أسئلة على مجموعة من محافظي الحسابات وهيئات لها علاقة بإعداد واستخدام المعايير الجزائرية للتدقيق خلال الفترة (شهر مارس

1 – **بوقرة نبيل**، دور المدقق الخارجي في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر، جامعة جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، سنة 2017.

2 – **بوقندورة أمينة**، دور محافظ الحسابات في تعزيز مصداقية القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية ، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، سنة 2018.

3 – **لبوز نوح**،اثر تطبيق المعايير الجزائرية للمراجعة في جودة تقارير محافظ الحسابات، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، سنة 2018.

2018) ، اضافة إلى مقابلة مجموعة من الشخصيات التي لها علاقة بتقارير محافظ الحسابات و معالجتها اضافة إلى مناقشة الاجابات التي تمت مع الشخصيات المعنية .

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الالتزام بتطبيق المعايير الجزائرية للتدقيق في البيئة المحاسبية الجزائرية مازالت تحتاج إلى تطوير التوافق بشكل كامل مع واقع بيئة الأعمال الجزائرية .

المطلب الثاني : عرض الدراسات السابقة الأجنبية

1 – دراسة NABIL ALOULOU(2001) [1]**:** تهدف الدراسة إلى معرفة اهمية تقرير الحسابات كل من السوق المالي ،المؤسسات المصرفية والمحللون الماليون بعين الاعتبار المعلومات والآراء الواردة في تقرير المدقق. ولمعالجة هذه الدراسة قام الباحث بتوزيع 20 استبيان على مديري الائتمان بمدينة صفاقس بتونس، يتضمن 13 سؤال حول قرار منح الائتمان البنكي ومساهمة تقرير مدقق الحسابات في ذلك.

وتوصل الباحث على أن تقرير مدقق الحسابات لا يحتل مكانة بارزة في عملية اتخاذ القرار وذلك لاعتباره رأي ثان في البيانات المالية، ومع ذلك فان النتائج تختلف عندما يحتوي تقرير التدقيق على تحفظات، فالدراسة أظهرت أن المصرفيين يولون أهمية كبيرة لطبيعة التحفظات التي أعدها مدقق الحسابات.

2– دراسة Nadaa Hachicha Elfouzi و Mohamed Zarai (2008) [2]**:** تهدف الدراسةّ إلى معرفة تأثير نوع الرأي الصادر عن المراجع الخارجي على الإطار الزمني لإعداد التقرير. ولمعالجة هذا الموضوع قام الباحث باختيار عينة تتكون من 137 شركة تونسية في الفترة 2001-2006 حيث قام بجمع 435 تقرير التدقيق، 311 منهم بدون تحفظ، واحد منهم مرفوض و123 تقرير بتحفظ، وتم جمع 372 تقريرا في النهاية بعد خصم تلك التي لا تضم تاريخ توقيع المراجع، وللوصول إلى الهدف قام الباحث باستعمال واختبار نموذج الانحدار الخطي متعدد المتغيرات.

توصل الباحث في النهاية الى أنه عند وجود تحفظات في تقرير التقرير الذي يعده المراجع الخارجي سيؤثر بشكل ايجابي وكبير على وقت تدخل المراجع في مهمته من جهة، ومن جهة أخرى فان فترة التدقيق اقصر بالنسبة للتقارير النظيفة مقارنة بالتقارير التي معها تحفظات.

1 -NABIL ALOULOU, L'utilité du rapport d'audit, Mémoire présenté pour l'obtention de la Maîtrise en Études Comptables, UNIVERSITE DE SFAX,2001.

2 - Nadaa Hachicha Elfouzi et **Mohamed Zarai**, Impact du contenu informatif du rapport de l'auditeur sur le délai de sa signature,étude empirique menée dans le contexte tunisien,2008.

3 – دراسة Aymen Abbadi (2015) [1] **:** تهدف هذه الدراسة إلى معرفة ما هي مكانة الرأي الذي يقدمه المراجع المالي في تقريره العام بالنسبة للمحللين الماليين. ولمعالجة هذه الدراسة قام الباحث بإجراء بعض المقابلات على 31 مختص، 25 منهم محللين ماليين و6 مستشاري الاستثمار المالي في مدينة نيس الفرنسية. وتم اختيار هؤلاء المختصين لضمان الحصول على أفضل النتائج.

وتوصل الباحث في نهاية الدراسة أن لدى تقرير التدقيق الذي يعتبر كنتيجة لمهمة التدقيق التي أجراها مدقق الحسابات إمكانية إعلامية لا تزال غير مستقلة، وان غالبية الدراسات التي أجريت على استخدام التقرير المالي تكشف أنها وثيقة قليلة الاستخدام وأنها ليست واحدة من المصادر الرئيسية للمعلومات التي يتم الرجوع إليها، وان تحديد العوامل التي تفسر الاستخدام المنخفض لتقرير التدقيق سيؤدي في نهاية المطاف إلى تحديد السبل الرئيسية لتحسين فهمه ومن ثم يسهل قبول الوثيقة وزيادة جاذبيتها من طرف المستخدمين.

4 – دراسة Aymen ABBADI و Lionel ESCAFFRE (2015) [2]: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مفهوم فائدة تقرير التدقيق والاهتمام الذي يخضع اليه من طرف المستخدمين. ولمعالجة هذه الدراسة قام الباحث بإجراء (69) مقابلة ، (27) منهم مستثمرين II و (42) محللين ماليين AF في فرنسا.

وتوصل الباحث من خلال النتائج إلى أن هناك استعمال منخفض لتقرير التدقيق من طرف المستخدمين ويقل عن توقعاتهم، وعلى الرغم من ذلك فانهم يعترفون على دوره الداعم الذي يتحقق من صحة البيانات المالية وبالتالي يطمئنهم على صحة حسابات الشركة التي يهتمون بها. وكذلك انه من الضروري تحديد العوامل التي تكمن في انخفاض استعمال تقرير التدقيق وغياب جاذبيته لتحسين مكانة هذا التقرير .

5 دراسة Laura Capéraà (2016) [3]**:** تهدف الدراسة إلى معرفة مكان تقرير التدقيق في المؤسسة وماهي التغييرات الرئيسية التي يمكن اجرائها في تقرير التدقيق ليصبح مصدر للمعلومات أكثر فائدة في اتخاذ مستخدمي البيانات المالية القرارات الصحيحة. ولمعالجة هذه الدراسة قام الباحث بتوزيع 23 استبيان (8 اشخاص يعملون كمستثمرين في الشركات،6 مصرفيين يقومون بتقديم المنح الائتمانية،9 محللين ماليين).

وتوصل الباحث الى أن المجيبين على الاستبيان يستخدمون تقرير التدقيق بشكل قليل في سياق نشاطهم ،ومع ذلك يعتقد معظم اعضاء العينة ان تقرير التدقيق هو وثيقة مهمة يمكن ان تغير قراراتهم في حالة وجود تحفظات. وان اضافة المحتوى المعلوماتي يمكن ان يجعل التدقيق اكر فائدة للمستخدمين.

1 -**Aymen Abbadi**, PLACE DE L'OPINION D'AUDIT LÉGAL DANS LES MISSIONS D'ANALYSES FINANCIÈRES, Laboratoire GRM, Université de Nice,2015.

2 -**Aymen ABBADI** et **Lionel ESCAFFRE**, CONTRIBUTION A L'ANALYSE DE LA PERCEPTION DE L'UTILITE DU RAPPORT D'AUDIT PAR LES UTILISATEURS EN FRANCE,2015.

3 -Laura Capéraà, Le rapport d'audit : vers un outil d'aide à la décision?,memoire master 2,2016.

المطلب الثالث: المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

الجدول رقم(1-1) :المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

الدراسات		الاداة	الهدف	المجتمع أو العينة
السابقة	دراسة عبد الرحمان بابنات وناصر دادي عدون	دراسة عينة تقارير	اكتشاف المحتوى المعلوماتي لتقارير محافظي الحسابات في الجزائر،ومدى مواكبته لمعايير التدقيق الدولية لتقرير تدقيق القوائم المالية	تقارير محافظي الحسابات لكل من ولاية الأغواط، غرداية، ورقلة والوادي
	دراسة جمام محمود واميرة دباش	استبيان	أثر تقرير محافظ الحسابات على عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية في البنوك التجارية بجيجل	6 بنوك تجارية بجيجل
	دراسة رامي محمد الزبدية وعلي عبدالقادر الذنيبات	استبيان	اختبار أثر تقرير المدقق الخارجي في اتخاذ القرارات الائتمانية في البنوك التجارية الأردنية	ضباط الائتمان العاملين في البنوك
	دراسة بوقندورة امينة	دراسة حالة	معرفة مدى مساهمة محافظ الحسابات في تعزيز مصداقية القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية	محافظي الحسابات
	دراسة بوقرة نبيل	استبيان	معرفة مدى مساهمة المدقق الخارجي في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية وتوضيح العلاقة الموجودة بين التدقيق الخارجي وتحسين الأداء	مجموعة من العاملين والإطارات في المؤسسة
	دراسة NABIL ALOULOU	استبيان	معرفة اهمية تقرير الحسابات كل من السوق المالي ،المؤسسات المصرفية والمحللون الماليون بعين الاعتبار المعلومات والآراء الواردة في تقرير المدقق	مديري الائتمان بمدينة صفاقس-تونس
	دراسة Laura Capéraà	استبيان	معرفة مكان تقرير التدقيق في المؤسسة وماهي التغييرات الرئيسية التي يمكن اجرائها في تقرير التدقيق ليصبح مصدر للمعلومات أكثر فائدة في اتخاذ مستخدمي البيانات المالية القرارات الصحيحة	مجموعة من الموظفين بفرنسا
	دراسة لبوز نوح	المقابلة	معرفة درجة تأثير تطبيق المعايير الجزائرية للتدقيق على جودة تقارير محافظ الحسابات من حيث القيمة الإخبارية	مجموعة من محافظي الحسابات وهيئات لها علاقة بإعداد واستخدام المعايير الجزائرية للتدقيق
	دراسة Aymen Abbadi	المقابلة والملاحظة	معرفة ما هي مكانة الرأي الذي يقدمه المراجع المالي في تقريره العام بالنسبة للمحللين الماليين	مجموعة من المختصين

السابقة	دراسة Aymen ABBADI و Lionel ESCAFFRE	المقابلة والملاحظة	تحليل مفهوم فائدة تقرير التدقيق والاهتمام الذي يخضع إليه من طرف المستخدمين	مجموعة من الموظفين بفرنسا
	دراسة Nadaa Hachicha و Mohamed Zarai Elfouzi	دراسة عينة تقارير	تأثير نوع الرأي الصادر عن المراجع الخارجي على الإطار الزمني لإعداد التقرير	شركات تونسية
الحالية	الدراسة الحالية	دراسة حالة	معرفة دور تقرير محافظ الحسابات في اتخاذ قرار تمويل البنوك للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر	مجموعة من العاملين والإطارات في البنك الوطني الجزائري

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية.

أوجه التشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة : من خلال ما سبق التطرق له من دراسات سابقة حول الموضوع نجد ان هذه الدراسات قد تناولت ما يلي :

- أثر تقرير المدقق الخارجي في اتخاذ القرار الائتماني في البنوك التجارية الأردنية.
- أثر تقرير محافظ الحسابات على اتخاذ القرارات الاستثمارية–دراسة حالة البنوك التجارية بجيجل، الجزائر.
- المحتوى المعلوماتي لتقرير محافظ الحسابات في الجزائر.
- دور المدقق الخارجي في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية.
- دور محافظ الحسابات في تعزيز مصداقية القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية.
- اثر تطبيق المعايير الجزائرية للمراجعة في جودة تقارير محافظ الحسابات.
- فائدة تقرير محافظ الحسابات .
- تقرير التدقيق : نحو اداة دعم القرار.
- مكان التدقيق القانوني في مهام التحليل المالي.
- تأثير المحتوى المعلوماتي لتقرير مدقق الحسابات على الموعد النهائي لتوقيعه.

اما الدراسة الحالية فقد ركزت على مدى مساهمة تقرير محافظ الحسابات في اتخاذ البنوك قرار تمويل المؤسسات الاقتصادية.
وقد استفادت الدراسة الحالية من ايجابيات الدراسات السابقة وخاصة ما يتعلق بـ :

- منهجية التحليل البحثي.
- طريقة البناء النظري .
- طريقة اختيار منهج وادوات الدراسة المناسبة.
- اتخاذها قاعدة للانطلاق في الدراسة الحالية.

اوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة : بطبيعة الحال كان من الضروري لهذه الدراسة التطرق للجوانب التي لم تتطرق لها الدراسات السابقة فكان هناك بعض الاختلافات.

- الدراسة الحالية هدفت الى معرفة دور تقرير محافظ الحسابات في اتخاذ قرار تمويل البنوك للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر من خلال دراسة حالة البنك الوطني الجزائري ، بينما اغلب الدراسات السابقة كانت تهدف الى معرفة مفهوم تقرير محافظ الحسابات ،اهميته ،مكانته ومدى مساهمته في تعزيز القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية .
- اما بالنسبة لعينة الدراسة فوجدنا معظمها كونت من اشخاص ذوي الخبرة والكفاءة العالية في مجال التدقيق ،بينما تناولت دراستنا دراسة حالة على مستوى البنك الوطني الجزائري (BNA) .
- هناك اختلاف في الفترة الزمنية بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية ،وهذا ما يميز هذه الدراسة ويجعلها تتضمن المستجدات الحديثة .

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل نستنتج ان لمحافظ الحسابات دورا في تعزيز ثقة مستخدمي القوائم المالية، من خلال مهنته القانونية، ويعتبر تقريره وسيلة في التواصل المالي بين مختلف مستخدمي القوائم المالية، اذ يساهم تقريره بحل مشاكل الوكالة وذلك بتقليل النزاعات وتضارب المصالح داخل المؤسسة فيعطي صورة حقيقية لحالتها، ايضا يعد تقرير محافظ الحسابات ذا أهمية وذلك لاعتباره مخرجات مطلوبة يعتمد عليها المستثمرين عند اتخاذ قراراتهم، بالإضافة إلى مساهمته في تخفيض درجة المخاطرة التي تصاحب قرار الاستثمار، إذ يؤدي تقرير محافظ الحسابات إلى زيادة مستوى الإفصاح المحاسبي وبالتالي مساعدة المستثمرين والمقترضين في ترشيد مختلف قراراتهم الاستثمارية.

الفصل الثاني

تقرير محافظ الحسابات وقرار تمويل المؤسسات الاقتصادية في البنك الوطني الجزائري

تمهيد :

بعدما تطرقنا في الفصل الاول الى العلاقة بين محافظ الحسابات والمؤسسة الاقتصادية ومدى أهمية تقريره بالنسبة للأطراف ذوي المصلحة من جهة، وتمويل البنوك للمؤسسات الاقتصادية من جهة أخرى، وتطرقنا أيضا إلى أهم ما توصلت اليه الدراسات السابقة حول الموضوع وإبراز إضافة الدراسة الحالية من هذه الدراسات.

سنحاول في هذا الفصل دراسة مدى مساهمة تقرير محافظ الحسابات في اتخاذ البنك الوطني الجزائري قرار تمويل المؤسسات الاقتصادية، وذلك من خلال اختبار فرضيات الدراسة وتحليل وتفسير نتائج الدراسة الميدانية على البنك الوطني الجزائري، حيث تم تقسيم هذا الفصل كما يلي :

المبحث الاول: الطرق والادوات

المبحث الثاني: نتائج الدراسة الميدانية

المبحث الثالث : مناقشة النتائج

المبحث الأول : الطريقة والأدوات

تتمحور الدراسة بشكل أساسي على دراسة مدى مساهمة تقرير محافظ الحسابات في اتخاذ البنوك قرار تمويل المؤسسات الاقتصادية و سنتطرق في هذا المبحث إلى المنهجية المتبعة في الدراسة واختيار مجتمع الدراسة والعينة وتحديد المتغيرات وكيفية قياسها وذلك بغية الوصول إلى النتائج لتعميمها وكذا إبراز أهم الأدوات المستخدمة في تحليل المعطيات واختبار الفرضيات. لكن قبل هذا سنقدم لمحة عن البنك الوطني الجزائري .

المطلب الأول: لمحة عن البنك الوطني الجزائري

الفرع الاول : تعريف البنك ونشأته [1]

هناك عدة تعاريف للبنك الوطني الجزائري، بصفة عامة يمكن القول أن البنك الوطني الجزائري من البنوك التجارية التي نشأت بعد الاستقلال كما يدل على اسمه فهو بنك عمومي يختص في القيام بمختلف العمليات التجارية سواء في الداخل أو الخارج.

يعتبر البنك الوطني الجزائري من اهم المؤسسات المالية على المستوى الوطني وتم تأسيسه في تاريخ 13 جوان 1966م، بموجب الأمر 178/66 حسب القوانين وهو يعتبر من البنوك التجارية وأنشئ هذا البنك برأسمال قدره 20 مليون دينار جزائري ليحل محل البنوك التالية :

- القرض العقاري الجزائري التونسي 1966/07/10م.
- القرض الصناعي والتجاري 1967/07/01م.
- بنك الصناعة و التجارة في إفريقيا 07/01 /1968م.
- بنك باريس و هولندا 1968/05/04م.
- بنك الخصم لمعسكر 1966/07/01م.

باعتباره بنكا تجاريا، فإن البنك الوطني الجزائري يقوم بجمع الودائع و منح قروض قصرية الاجل وتبعا لمبدا التخصص في النظام البنكي الجزائري فقد تكفل البنك الوطني الجزائري بمنح القروض للقطاع الفلاحي وللتجمعات المهنية للاستيراد والمؤسسات العمومية و القطاع الخاص ، ويتكون البنك الوطني الجزائري من مساهمات بالجزائر و اخرى بالخارج تتمثل في:

-شركة الاستثمارات و التمويل بالجزائر IFA .

-مؤسسة الخدمات وتجهيزات الامان AMNAI .

-شركة التكوين ما بين البنوك SIRF .

-شركة تأدية الصفقات ما بين البنوك النقدية SATIM .

-الشركة الجزائرية للتامين وضمان الصادرات CAGEX.

أما مساهمات البنك بالخارج فهي :

-البنك الجزائري للتجارة الخارجية BACE .

-الاتحاد الاوسطي للبنوك UMB .

-بنك المغرب العربي للاستثمار و التجارة BMIC .

-الشركة المختلطة المغربية للتجارة MATICO .

[1] الوثائق الرسمية للبنك الوطني الجزائري–مديرية شبكة الاستغلال –184–ورقلة.

-برنامج التمويل للتجارة المغربية.

الفرع الثاني : وظائف ومهام البنك الوطني الجزائري

يمكن تلخيص أهم وظائف البنك فيما يلي :

- تقديم خدمات مالية للأفراد و المؤسسات .
- تحصيل الودائع البنكية الخاصة بالصرف و القرض في إطار التشريع البنكي القائم و القواعد الخاصة به .
- القيام بمختلف العمليات البنكية سواء نقدا أو عن طريق الاعتمادات و التحويلات . . .
- منح القروض الطويلة و المتوسطة و القصيرة الأجل .
- تمويل التجارة الخارجية .
- خصم الأوراق التجارية و المالية .
- تقديم خدمات الوساطة في عمليات الشراء و البيع و الاكتتاب في السندات العامة و الأسهم .
- تسليم و تحويل القيم المنقولة أو رهنها .
- معالجة كل عمليات التبادل على الحساب أو لأجل ، و كل أنواع القروض ، الرهن الحيازي و تحويلات العملة الأجنبية.
- يمنح الائتمان الزراعي للقطاع المسير ذاتيا ويساهم في الرقابة على وحدات الانتاج.

ومن بين الاهداف التي يسعى البنك الوطني الجزائري لتحقيقها نذكر منها:

- تحسين وجعل التسيير أكثر فعالية من أجل ضمان التحولات اللازمة للتطور التجاري وذلك بإدخال تقنيات جديدة في ميدان التسيير والتسويق.
- توسيع الشبكة البنكية وتقريبها من الزبائن والعمل على التسيير المحكم للموارد البشرية.
- تحسين وتطوير أنظمة المعلومات والوسائل التقنية.
- فرض الرقابة عن طريق تقدير الوسائل المادية والتقنية.
- تدعيم الجهاز الرقابي.
- المشاركة على المستوى المحلي والأجنبي.
- التحكم في القروض والتسيير الفعال للديون الخارجية.
- احتلال مكانة استراتيجية ضمن الجهاز المصرفي.

الفرع الثالث: لمحة حول المديرية الجهوية لشبكة الاستغلال بورقلة

في : **مديرية شبكة الاستغلال – 184 – ورقلة** : تعتبر مديرية شبكة الاستغلال 184 إحدى المديريات التي دشنت مع الوكالة الرئيسية لها يوم 03 محرم 1475 هـ الموافق لـ 13 جوان 1994 بمقر نهج جيش التحرير الوطني ورقلة على يد السيد محمد ترياش المدير العام الأول لها ، وحاليا من قبل السيد عاشور عبد المالك ، ويقدر رأسمالها بـ 41.600.000.000 دج ، حيث تشرف هذه الأخيرة على 15 وكالة المتمثلة :

وكالة غرداية 291، وكالة غرداية 292، وكالة بريان 294، وكالة القرارة 295، وكالة متليلي 296، وكالة افلو 297، وكالة الاغواط 301، وكالة تمنراست 473، وكالة تقرت 941، وكالة ورقلة 943، وكالة ورقلة 944، وكالة جانت 945، وكالة ورقلة الرئيسية 946، وكالة حاسي مسعود 947، وكالة اليزي 948.

الشكل رقم 2-1 الهيكل التنظيمي لمديرية شبكة الاستغلال -184-ورقلة

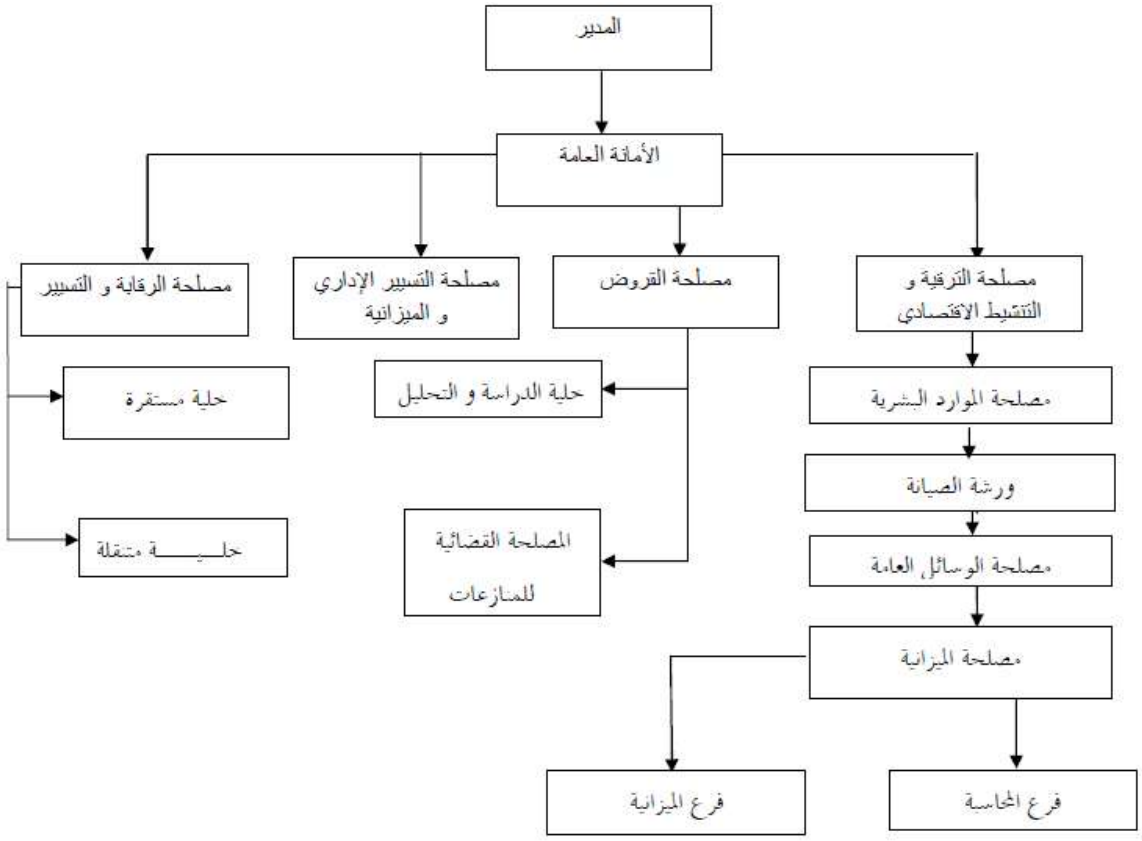

المصدر: الوثائق الرسمية للبنك الوطني الجزائري-مديرية شبكة الاستغلال -184-ورقلة.

الفرع الرابع : التعريف بمصلحة موضوع الدراسة (مصلحة القروض)

تعتبر مصلحة القروض المصلحة الحساسة للمديرية بحيث تعتبر القروض الأكثر مخاطرة ، حيث أنها تتكون من رئيس قسم القروض ومكلفون بالدراسات حيث يقوم هؤلاء الأخيرين بالدراسات التقنية للطلبات على أحسن وجه مع تحديد وجهة نظرهم اتجاه الملف وتقديمها إلى رئيس القسم والمدير الجهوي للإدلاء بآرائهم هم أيضا اتجاه الملف ومن ثم طرحها في جلسة اللجنة الجهوية للقروض للخروج بالقرار المناسب.

وهي أيضا تقوم بعدة وظائف نذكر منها ما يلي :

- متابعة ومراقبة كيفية وحدود منح القروض في الوكالات التابعة لها وفق تعليمات المديرية العامة و تعليمات بنك الجزائر .

– القيام بالدراسات البنكية والتحضير لجلسة اللجنة الجهوية للقروض.
– تصنيف الملفات الخاصة بجميع الوكالات التابعة لها.
– منح القروض في حدود السلطة المخولة لها والتي تقدر كالآتي :

- بالنسبة للوكالات : 40 مليون دينار جزائري كحد أقصى لقروض الاستغلال و 10 ملايين دينار جزائري كحد أقصى لقروض الاستثمار.
- بالنسبة للشبكات الجهوية للاستغلال : 150 مليون دينار جزائري كحد أقصى لقروض الاستغلال و 50 مليون دينار جزائري لقروض الاستثمار.
- كل ملف أو طلب يفوق حدود الشبكات الجهوية يرسل إلى المديرية العامة الكائن مقرها بالجزائر العاصمة.

المطلب الثاني : طريقة الدراسة

يتضمن هذا المطلب المنهج المتبع في الدراسة وكيفية اختيار مجتمع الدراسة والعينة المدروسة.

الفرع الأول : المنهج المتبع ومصادر المعلومات

سيتم تحديد المنهجية المتبعة في الدراسة ومصادر المعلومات المستخدمة في الدراسة

المنهجية المتبعة: نظرا لطبيعة الدراسة التي قمنا بها، بقصد الإلمام بجوانب الموضوع والوصول الى الاهداف واستخلاص النتائج والاجابة على الاشكالية المطروحة قمنا باستخدام منهج دراسة حالة لجمع المعلومات وتحديد النتائج المتوصل اليها .

وقد استخدمنا مصدرين أساسيين من المعلومات:

مصادر أولية : من أجل معالجة الجانب التطبيقي للموضوع تم اللجوء الى البنك الوطني الجزائري للحصول على معلومات تفيدنا في الدراسة.

مصادر ثانوية : تم معالجة الجانب النظري للموضوع من خلال البيانات الثانوية وذلك بالاعتماد على عدة مراجع متاحة باللغة العربية و الأجنبية و المتمثلة في الكتب، الرسائل الجامعية، المداخلات، المقالات، المجلات، النصوص التشريعية والتنظيمية والمواقع الالكترونية.

الفرع الثاني: مجتمع و عينة الدراسة

يتمثل مجتمع و عينة الدراسة في ما يلي:

مجتمع الدراسة : للوصول إلى نتائج علمية حول إشكالية البحث المقترحة تم اختيار مجتمع الدراسة في البنك الوطني الجزائري.

عينة الدراسة :تتمثل عينة الدراسة في مسئولين في البنك وتقارير محافظ الحسابات لبعض المؤسسات.

الفرع الثالث : متغيرات الدراسة

تتمثل متغيرات الدراسة فيما يلي :

المتغير المستقل : يتمثل في محتوى تقرير محافظ الحسابات كونه ركيزة يعتمد عليها في منح القروض للمؤسسات الاقتصادية .

المتغير التابع : يتمثل في قرار تمويل البنوك للمؤسسات الاقتصادية .

المطلب الثاني : الادوات المستخدمة في الدراسة

من أجل معالجة موضوع الدراسة الميدانية تم الاعتماد على أداتين تمثلتا في ما يلي:

الفرع الأول: الوثائق

تم الاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف البنك مثل ملف القرض وتقارير محافظ الحسابات من اجل التوصل الى نتائج الدراسة.

الفرع الثاني : المقابلة الشخصية

تفيد المقابلة الشخصية في التأكد من الحقائق الخاصة عن طريق الأسئلة والتحاور مع البنكي لمعرفة كيفية منح القروض وماهي المعلومات التي تهمه في تقرير محافظ الحسابات والتي يطلبها البنك من المؤسسة من اجل التمويل .

المبحث الثاني : نتائج الدراسة الميدانية

من خلال المقابلات التي تمت مع الاطراف المعنية بالمقابلة والحصول على اجابات الاسئلة المبنية على الفرضيات المشتقة من الاشكالية العامة للبحث.

المطلب الاول : عرض نتائج الدراسة الميدانية وتحليلها

إن عملية تمويل قرض استثماري تتطلب مجموعة من الإجراءات ، أولها تكوين ملف خاص بالاستثمار وهذا الملف ينتقل من المستثمر إلى الجهة المكلفة بمنح الائتمان عبر مجموعة من الخطوات ،و ذلك خلال فترة لا تتعدى شهرين.

الفرع الاول : إعداد وتقديم ملف القرض الاستثماري

إن ملف القرض الاستثماري يبدأ بحضور الزبون الى البنك وتقديم ملفه أمام المكلف بالزبائن حيث يقوم هذا الأخير بإجراءات

مقابلة خاصة معه وذلك من اجل معرفة الدافع الاساسي الذي جعله يطلب هذا القرض واحتياجات مؤسسته لتمويل العجز الذي دفع به لطلب هذا القرض ، وذالك تبعا لتعليمات البنك لهذا الغرض ،ويشمل عدة بيانات للتعرف أكثر على الزبون، ويتكون ملف طلب قرض الاستغلال من الوثائق التالية:

- طلب خطي يوضح فيه نوع القرض و المبلغ المطلوب ووجهة استخدامه وكذلك اهم الضمانات المقدمة لتغطية القرض، ويكون هذا الطلب مختوم بختم المؤسسة وممضي من طرف المسير او صاحب المؤسسة.
- نسخة طبق الاصل لسجل التجاري مصادق عليها لدى مصالح مركز السجل التجاري.
- نسخة طبق الاصل من بطاقة التعريف الجبائي(NIF).
- شهادة اداء المستحقة الضريبية غير المنتهية الصلاحية.
- شهادة أداء المستحقات من الصندوق الوطني للتأمين العمال الأجراء(CNAS).
- شهادة اداء المستحقات من الصندوق الوطني للتأمين العمال غير الأجراء(CASNOS).
- شهادة اداء المستحقات من الصندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجر الناجمة عن السوء الاحوال الجوية ،وهذه الوثيقة خاصة بمؤسسات القطاع البناء والاستغلال العمومي والري فقط.(CACOBATPH)
- شهادة ايداع الحسابات الاجتماعية لدى السجل التجاري لثلاث سنوات الاخيرة (BOAL).

- الثلاث ميزانيات لثلاث سنوات الاخيرة لنشاطه ويجب ان تكون تلك الميزانيات تحمل ختم مديرية الضرائب وختم المحاسب.
- نسخة من تقارير المحافظ الحسابات للسنوات الثلاثة الاخيرة.
- جدول الاعمال الفعلي والتقديري او نسخة من الصفقات العمل.
- نسخة من العقد التأسيسي للمؤسسة في حالة ما كانت المؤسسة شخص معنوي.

الفرع الثاني : تقنيات دراسة ملف القرض

بعدما يتم جمع المعلومات الخاصة بالعميل و القرض و كذا تكوين ملف طلب القرض بما يتضمنه من معلومات متعلقة بالعميل ذاته أو بمعلومات متضمنة في البيانات المالية والمحاسبية التي قدمها العميل ،تتم عملية الدراسة الاقتصادية والفنية والمالية للملف من طرف مكلف بالدراسة على النحو التالي:

1- الدراسة الاقتصادية :

أ. **العامل البشري**: فالدراسة ترتكز على أهم عنصر في الائتمان ألا و هو الثقة و التي تعتمد أساسا على مدى نزاهة والتزام العميل بتعهداته وعقوده اتجاه متعامليه في مجال نشاطه.

ب. **العامل الاقتصادي**: وهو ما يتمثل في دراسة المحيط الاقتصادي الذي يعمل فيه العميل من طبيعة القطاع أو نشاطه سواء على المستوى الوطني أو الدولي بهدف التنبؤ بمستقبل الأحوال الاقتصادية فيما يتعلق بالقطاع المعني بالقرض.

ج. **العامل النقدي**: دراسة السياسة النقدية العامة للدولة من حيث معدل الفائدة ،معدل الخصم و إعادة الخصم وسياسة تأطير القروض... الخ ،و من السياسات الأخرى التي من شأنها أن توثر سلبا أو إيجابا على نشاط البنك فيما يتعلق بمنح القرض.

د. **العامل الاجتماعي**: و هو دراسة موقع العميل في مجال نشاطه من الالتزامات العمالية و الاجتماعية عموما التي من شأنها أن تهدد عرقلة النشاط المزعم تمويله ،و كذا موقعه من ضغوطات السلطات العامة.

2- الدراسة الفنية :يقصد بها تحليل وسائل العمل في المؤسسة ،نوعية التجهيزات و تطوراتها ،تنظيم العمل و أدوات و طرق تسويق المنتوج بعد دراسة طبيعته ، هل هو كمالي ،تنافسي ،ضروري،أم انه من النوع الذي يمكن إحلاله ؟ ومن هنا يأتي عامل السعر لمعرفة القدرة التنافسية لهذا المنتوج من حيث التكلفة ،الجودة و الكمية سواء في السوق الداخلي أو الخارجي ووضعية هذا القطاع في الاقتصاد.

3- الدراسة المالية : بناءا على الوثائق المالية والمحاسبية ،المتمثلة في الميزانيات الفعلية وكذا جداول حسابات النتائج الفعلية ،حيث تتم عملية التحليل و التشخيص للوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة من خلال حساب مؤشرات التوازن المالي التي من شأنها أن تعطي البنك فكرة واضحة عن الصحة المالية للعميل و استقلاله المالي و قدرته على الوفاء ،و مردوديته وربحيته بشكل عام حيث أن الدراسة التي يقوم بها البنك تسجل على استمارات.

يقوم المكلف بالدراسة المالية(التحليل المالي) بما يلي:

1. التحقق من الميزانيات المحاسبية المقدمة ثم تحويلها إلى ميزانيات مالية.
2. حساب رأسمال العامل FR
3. حساب احتياج رأسمال العامل BFR

اتخاذ قرار منح القرض من قبل البنك: بعد القيام بالدراسة و تقييم العميل تقوم مصلحة القروض باتخاذ القرار إما بالقبول أو الرفض بناءا على نتائج الدراسة المالية للملف ،ففي حالة القبول فإنه يتم إشعار الزبون بالموافقة على طلبه ثم يقوم البنك بإصدار وثيقة الالتزام و التي تنص على:

- نوع القرض المطلوب .
- مبلغ القرض .
- سعر فائدة على القرض .
- جميع الضمانات المطلوبة .

أما في حالة الرفض فإنه يتم إشعار الزبون برفض طلبه وسبب الرفض و يطلب منه سحب ملفه.

مدة القرض: القرض الاستغلالي مدته عام قابل للتجديد .

سعر الفائدة على قروض الاستغلال :

- تسهيلات الصندوق والسحب على المكشوف بسعر فائدة 8.5 %.
- تسبيقات على المخزون 7.75%.
- خصم تجاري 7.50 %.
- قروض موسمية7.50 %.
- التسبيقات على الفواتير وعلى الصفقات 7.50 %.
- الكفالات والضمان تكون نسبة الفائدة مرتبطة بنسبة التغطية الذاتية للكفالة كالآتي :
  - 100% بسعر فائدة 1%.
  - 50% بسعر فائدة 2.25% .
  - 25% بسعر فائدة 2.5 % .
  - 0% بسعر فائدة 3 % .

طريقة التسديد: في حالة قرض الاستغلال تتم التسوية حسب نوع الاعتماد.

- من خلال المقابلة التي تمت مع المكلفة بالدراسات شريفي لامياء على مستوى البنك الوطني الجزائري يتضح ان عملية اتخاذ قرار منح الائتمان يكون بإجماع جميع أفراد اللجنة التي تتكون من مسؤولي مختلف المستويات (المدير ، مسئولي الائتمان والمسئولين القانونيين) ، حيث انه في حالة رفض عضو واحد من اعضاء اللجنة يتم رفض ملف القرض.

لم يتم تحديد سقف القرض من طرف المصرفيون حيث انه في بعض الاحيان يقوم البنك بتسهيلات عندما تكون المؤسسة المقترضة لديها ضمانات، لكن لا يمكن للبنك منح للمؤسسة قرض يتجاوز جدول أعمالها.

يعتمد المصرفيون على تقرير محافظ الحسابات في اتخاذ قرار منح القرض لكونه مصدر موثوق يؤكد لهم مدى صحة البيانات المالية ،إذ يعتبر رأي محافظ الحسابات حول المعلومات المحاسبية للمؤسسة محل المراجعة مقياسا لمدى الصحة والمصداقية والثقة في اعتماد هذه المعلومات في مختلف المجالات، و من طرف مختلف الجهات، حيث تتيح لهم مراجعه الحسابات فرصه استخدام المعلومات المحاسبية بثقة أكثر، بحيث توفر عمليه المراجعة تأكيدات منطقيه تفيد أن العمليات المالية للمؤسسة توفر وتعطي صوره صحيحة وعادله (صادقة) حول ميزانية المؤسسة و نتائج أعمالها، و بالتالي فان رأي محافظ الحسابات الذي يترجمه تقريره، يمثل مقياس لمصداقية وانتظام المعلومات المحاسبية و تمثيلها للصورة الحقيقية للمؤسسة، على أن يكون كل ذلك معدا وفقا

للمبادئ المحاسبية والمعايير المتعارف والمقبولة قبولا عاما .ويسعى محافظ الحسابات إلى التأكيد المنطقي على أن القوائم المالية معدة بطريقه منتظمة وصادقه من خلال :

- التأكد من أن المعاملات والمبالغ المالية الواجب تسجيلها في البيانات المالية تم إدراجها في التقارير الملحقة بالبيانات المالية.
- التحقق من أن الموجودات والمطلوبات المدرجة في البيانات المالية كانت موجودة في تاريخ الميزانية، وان المعاملات المدرجة قد وقعت خلال الفترة التي تغطيها هذه البيانات.
- التأكد من أن أصول المؤسسة مملوكه لها، وكذلك مجمل المطلوبات المدينة بها المؤسسة حتى تاريخ الميزانية قد تم ذكرها في التقارير المالية.
- التأكد من أن القيم و المبالغ المدرجة في البيانات المالية(الموجودات، المستحقات والعائدات والمصاريف)قد تم تقديرها وتقييمها بصوره مناسبة ومنسجمة مع المبادئ المحاسبية.
- التحقق من أن قيم و مبالغ البيانات المالية قد تم تصنيفها ووضعها والإفصاح عنها بصوره مناسبة ومنسجمة مع الأصول المحاسبية[1].

الفرع الثالث: دراسة حالة ملف واتخاذ قرار منح القرض

تقدمت شركة ذات المسؤولية المحدودة SARL X التي نشأت سنة 2013 بعد تغيير للشكل القانوني للمؤسسة السابقة التي كانت على شكل شخص طبيعي ، بطلب قرض استغلال لتمويل احتياجاتها لتغطية هذه الدورة.وكان موضوع القرض كالتالي:

القرض الاول: كفالة حسن التنفيذ بمبلغ 40.000.000 دج

القرض الثاني: تسبيقات على الصفقات بمبلغ 15.000.000 دج

فبعد تأكد البنكي أو المكلف بالدراسات من صحة الوثائق المقدمة وعدم انتهاء مدة صلاحيتها يقوم البنكي بإجراء الدراسة المالية لهذا الملف حيث يتحقق من الميزانيات المالية المقدمة ثم يقوم بحساب المؤشرات المالية التالية : رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل، الخزينة **(T،BFR،FR)**.

1 : حساب المؤشرات المالية

سنة 2014

أ- حساب رأس المال العامل (FR) :

الطريقة الأولى:

رأس المال العامل = الأموال الدائمة (الأموال الخاصة +ديون طويلة الأجل) -الأصول الغير جارية

92.162.698 – 104.047.486 = –11.884.788

الطريقة الثانية :

رأس المال العامل =الأصول المتداولة -ديون قصيرة الأجل

[1] **بوقندورة أمينة**، مرجع سبق ذكره ص16.

412.029.759– 423.914.547 = –11.884.788

ب– حساب احتياجات رأس المال العامل (BFR) :

احتياجات رأس المال العامل= أصول متداولة خارج الخزينة – خصوم متداولة خارج الخزينة

(394.613.676 +16.856.724+278.473)–(4.448.943+2.349.452+402.095.873)

=2.854.605

ج–حساب الخزينة (T) :

الطريقة الأولى :

الخزينة = خزينة الأصول –خزينة الخصوم

280.886 – 15.020.279= –14.739.393

الطريقة الثانية :

الخزينة = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل

–11.884.788 –2.854.605= –14.739.393

سنة 2015

أ– حساب رأس المال العامل (FR) :

الطريقة الأولى:

96.417.223–147.683.508 = –51.266.285

الطريقة الثانية :

437.392.048–488.658.333= –51.266.285

ب– حساب احتياجات رأس المال العامل (BFR) :

(364.406.145 +71.196.372 +892.207 +759.052)–

(17.485.547+15.638.159+451.926.871)= –47.796.801

ج–حساب الخزينة (T) :

الطريقة الأولى :

138.272–3.607.756 = –3.469.484

الطريقة الثانية :

–51.266.285 + 47.796.801 = –3.469.484

سنة 2016

أ- حساب رأس المال العامل (FR) :

الطريقة الأولى:

(100.587.449 + 16.600.000) – 181.587.261 = –64.399.812

الطريقة الثانية :

552.394.973 –616.794.785 = –64.399.812

ب- حساب احتياجات رأس المال العامل (BFR) :

(410.075.804 + 115.762.473 +1.385.151 +460.129) – (7.785.664 +23.225.891

+582.922.836) = –86.250.834

ج-حساب الخزينة (T) :

الطريقة الأولى :

24.711.414 – 2.860.393 = 21.851.021

الطريقة الثانية :

–64.399.812 + 86.250.834 = 21.851.021

2- تحليل ومناقشة نتائج المؤشرات المالية :يمكن تلخيص نتائج المؤشرات المالية فيما يلي

الجدول رقم 2-1: تلخيص نتائج المؤشرات المالية

المؤشرات/السنوات	2014	2015	2016
FR	**–11.884.788**	**–51.266.285**	**–64.399.812**
BFR	**2.854.605**	**–47.796.801**	**–86.250.834**
TR	**–14.739.393**	**–3.469.484**	**21.851.021**

المصدر :من إعداد الطالب اعتمادا على النتائج

بالنسبة لرأس المال العامل (FR) : نلاحظ ان الوضعية المالية للمؤسسة غير مستقرة لان الاموال الدائمة لا تغطي الاصول الثابتة وهذا ما ينتج عنه طرح FR سالب وهذا يدل على ان هذه المؤسسة لديها عجز في راس المال العامل ،وبالتالي المؤسسة تحتاج الى تمويل خارجي عن طريق البنك

بالنسبة لاحتياج لرأس المال العامل (BFR) : نلاحظ انه في سنة 2014 كان الاحتياج لرأس المال العامل موجب،وهذا يدل على أن احتياجات الدورة < موارد الدورة ، فالمؤسسة في حاجة إلى رأس مال وإيجاد موارد خارج دورة الاستغلال المتمثلة في رأس المال العامل ،فدورة الاستغلال لا تغطي كل احتياجاتها ،ومن الضروري أن تلجا المؤسسة إلى التمويل الخارجي.

أما في سنة 2015 و2016 كان الاحتياج لرأس المال العامل سالب ، وهذا يدل على أن احتياجات الدورة < موارد الدورة، أي أن الموارد تغطي الاحتياجات ويبقى فائض والمؤسسة لديها سيولة ولا تحتاج إلى رأس مال عامل موجب لكن يجب توفيره لمواجهة الأخطار غير المعتبرة.

بالنسبة للخزينة (T) : نلاحظ انه في سنة 2014 و 2015 كانت الخزينة سالبة وهذا يعني أن المؤسسة في هذه الحالة في حالة عجز أي غير قادرة على تسديد ديونها في آجالها،وهذا يطرح مشكل متمثل في وجود تكاليف إضافية مما يجعل المؤسسة في هذه الحالة، فيجب أن تقترض من البنك.

أما في سنة 2016 أصبحت الخزينة موجبة وهذا يعني أن المؤسسة لا تعاني من أي صعوبات مالية،في قراراتها التمويلية والاستغلالية.

3: اتخاذ قرار منح القرض

يحتوي جدول الاعمال على صفقتين :

الصفقة الاولى بمبلغ : 98.822.295 دج

الصفقة الثانية بمبلغ: 151.997.274 دج

طريقة حساب خطوط القرض :

أ-بالنسبة لكفالة حسن التنفيذ CBE التي تمثل 5% وتحسب بالشكل التالي : (مجموع الصفقتين *5%)

(98.822.295 + 151.997.274) *5%

= 12.540.978،45دج

حيث ان هذا المبلغ يمثل الحد الاقصى الممكن منحه في مبلغ القرض .

ب-التسبيقات على الصفقات ADM حيث انها موضوع طلب هذا النوع من القرض

(قيمة الصفقة الثانية * 80%) / 4

(151.997.274 * 80%) /4

= 30.399.454،8دج

هذا المبلغ يمثل الحد الاقصى الممكن منحه في مبلغ القرض .

بعد الدراسة المالية التي قام بها البنكي والدراسة الفنية لسقف القروض المطلوبة من طرف الشركة ،يقوم المكلف بالدراسات بإدخال هذا الملف إلى اجتماع لجنة القرض الجهوية للفصل في اتخاذ القرار ، وبعد الاجتماع والتشاور بين الاعضاء كان القرار على الموافقة على منح القرض كالآتي :

كفالة حسن التنفيذ : 12.000.000 دج .

التسبيقات على الصفقات : 15.000.000 دج .

مدة القرض 12 شهر قابلة للتجديد

معدل الفائدة على كفالة حسن التنفيذ (مغطاة 100 %) : 1% .

معدل الفائدة على التسبيقات على الصفقات : 7.5 % .

ثم يقوم المكلف بالدراسات بإعداد اتفاقية القرض تكون بين البنك والعميل وتكون حول موضوع قرض مدته وطريقة التسديد وكذا في حالة عدم السداد و الفوائد بالإضافة إلى الضمانات يطلبها البنك من المؤسسة.

المطلب الثاني : أهمية تقرير محافظ الحسابات في عملية منح القرض لدى البنك الوطني الجزائري

بناءا على المقابلة التي تمت مع المكلفة بالدراسات على مستوى البنك الوطني الجزائري والتي نتج عنها مايلي :

الفرع الأول : تقرير محافظ الحسابات وقرار البنك بمنح القرض للمؤسسة الاقتصادية

اولا– مكانة تقرير محافظ الحسابات في عملية منح القرض :اظهرت نتائج المقابلة ان تقرير محافظ الحسابات يعتبر مصدر موثوق ومهم يلجا اليه البنك في اتخاذ قرار منح القرض،لكن مع ذلك فانه يبدو ان هناك مصادر اخرى اكثر اهمية يعتمد عليها البنك في اتخاذ القرار ، تتمثل هذه المصادر في :

- البيانات المالية
- الحسابات المتوقعة
- مصادر اخرى تتمثل في : المعلومات الاقتصادية والقطاعية، معلومات من البنك المركزي، تطور الحسابات ، بيانات الضمان ، معايير سوق المنافسة ، علاقات المؤسسة مع البنك

تعد المعلومات المالية أكثر المصادر أهمية التي يعتمد عليها المصرفيون في اتخاذ قرار منح القرض،و نتيجة لذلك يطالب المصرفيون المؤسسة المقترضة بضرورة تقديم هذه المعلومات مدققة من قبل محافظ الحسابات وذلك لأنه يقوم بإضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات ويؤكد توافقها مع المعايير والقوانين المعمول بها حتى تكون كضمان لاتخاذ القرار الصحيح.

في الواقع قد يعبر محافظ الحسابات عن رأي بدون تحفظ، بتحفظ أو امتناع عن إبداء الرأي ، هذه التحفظات قد تؤثر على تقدير التدفقات النقدية وتقييم المؤسسة على سداد ديونها ولهذا السبب قد يعتبر المصرفي البيانات المالية المصحوبة مع تحفظات أكثر خطورة من تلك المصحوبة بدونها .

ثانيا–المعلومات التي يقدمها محافظ الحسابات للبنك

1– المحتوى المعلوماتي لتقرير محافظ الحسابات :

يحتاج مستعملي القوائم المالية المدققة، إلى أن يرفق محافظ الحسابات تقريره بمعلومات اضافية وملائمة لاهتماماتهم حول المعلومات المالية المفصح عنها .لهذا سنحاول الاشارة إلى أهم المعلومات التي يتوجب على محافظ الحسابات تقديمها في تقريره حول تدقيق القوائم المالية وفق التشريعات والاحكام المنظمة لمهنة التدقيق في الجزائر .حيث يذكر محافظ الحسابات في تقريره للتعبير عن الراي حول القوائم المالية معلومات عدة :

1– معلومات تنظيمية حول محافظ الحسابات (الاسم والعنوان، رقمي الاعتماد والتسجيل...) ؛

2– معلومات تبين نوع التقرير، وتحدد المؤسسة(الشركة)التجارية المعنية، وكذا السنة المالية وتاريخ قفل الحسابات؛

3– مسؤولية الجهاز المؤهل في المؤسسة في اعداد وعرض القوائم المالية؛

4– مسؤولية محافظ الحسابات في التعبير عن رايه ؛

5– تحديد القوائم المالية المعنية المرفقة بالتقرير؛

6– معلومات تبين أن المهمة تمت وفق معايير المهنة، وأنه تحصل على التأكيدات المعقولة لتأسيس رايه؛

7– التعبير عن الراي حول صدق وانتظام القوائم المالية، ويكون الراي بالقبول؛ او بالتحفظ مع الاشارة إلى التحفظات وتقدير حجمها وأثرها على النتيجة والوضعية المالية؛ أو برفض المصادقة مع ابراز الأسباب والآثار.

وتكون هذه المعلومات في الجزء الأولل من التقرير، أما في الجزء الثاني فيشير محافظ الحسابات إلى :

1) الخلاصات الناتجة عن بعض المراجعات الخاصة؛

2) المخالفات والشكوك التي لا تؤثر في الحسابات السنوية؛

3) المعلومات التي يوجب القانون على محافظ الحسابات الإشارة إليها.

أما تقرير التعبير عن الراي حول الحسابات المدعمة والحسابات المدمجة، فيقدم محافظ الحسابات نفس المعلومات في تقرير الحسابات الفردية، ويكون الاختلاف إلا في المصطلحات المستعملة في تعريف الحسابات .أما التقرير الخاص حول الاتفاقيات المنظمة، فيشير محافظ الحسابات إلى المعلومات حسب أحكام المادة 628 من القانون التجاري :

1) يحدد الاتفاقيات الخاضعة لموافقة الجمعية العامة؛

2) طبيعة وموضوع هذه الاتفاقيات والمستفيدين منها؛

3) ظروف ابرام هذه الاتفاقيات(الاسعار، آجال الدفع، الضمانات ...).

ويبين كذلك كل المؤشرات التي تسمح للمساهمين بتقدير الفائدة من هذه الاتفاقيات وتحليلها، كما يشير إلى الاتفاقيات المبرمة في السنوات الماضية، أو إلى عدم وجودها .و إذا كانت هناك اتفاقيات غير مرخص لها من الجمعية العامة، يبينها حتى تتخذ الاجراءات القانونية في ذلك[1]

كما يبين محافظ الحسابات في التقرير الخاص حول تفاصيل أعلى خمس تعويضات حسب أحكام المادة 680 من القانون التجاري، ويصادق على أساس المعلومات التي اطلع عليها في مهمته على التعويضات وتفصيلها، حسب الأحكام القانونية .أما تقرير الامتيازات الخاصة الممنوحة للمستخدمين، فيشير فيه محافظ الحسابات إلى المستخدمين المستفيدين من امتيازات خاصة (نقدية، عينية) سواء المنصوص عليها في عقد العمل، أو غير المنصوص عليها، ويصادق على مبلغها الإجمالي.

ويبين كذلك محافظ الحسابات في التقرير الخاص بتطور نتيجة الخمس سنوات الأخيرة والنتيجة حسب السهم، أو حسب الحصة الاجتماعية، معلومات عن تطور مختلف مؤشرات أداء المؤسسة خلال الخمس سنوات الماضية، حسب أحكام المادة 678 (فقرة 6) من القانون التجاري .أما التقرير الخاص حول إجراءات الرقابة الداخلية، فيقوم محافظ الحسابات في إطار مهمته بتقييم نظام الرقابة الداخلية، وعلى هذا الأساس يقدر من خلال هذا التقرير صدق المعلومات الواردة في التقرير المرسل من إدارة المؤسسة إلى الجمعية العامة، كما قد يقدم ملاحظات حول المعلومات الواردة في تقرير إدارة المؤسسة.

أما التقرير الخاص في حالة ملاحظة تهديد محتمل على استمرارية الاستغلال، فيندرج في إطار مهمة محافظ الحسابات حول صحة استعمال الاتفاقية المحاسبية القاعدية حول استمرار الاستغلال لإعداد الحسابات، بما فيه التقييم الذي أعدته إدارة المؤسسة حول قدرتها على مواصلة الاستغلال مستقبلا .ويستنتج محافظ الحسابات على أساس العناصر المقنعة المجمعة، وبناء على حكمه الشخصي وجود عدم يقين أو لا، مرتبط بأحداث وظروف مأخوذة منعزلة أو في مجملها، والتي من شأنها أن تثير شكا بليغا حول قدرة المؤسسة على مواصلة استغلالها[2].

ولهذا يقوم محافظ الحسابات بتحليل مؤشرات تبين إمكانية استمرارية الاستغلال، لاسيما :مؤشرات مالية ؛ مؤشرات عملية ؛ و مؤشرات أخرى، كما يطلع لدى إدارة المؤسسة على كل ما يمكن أن يؤثر على استمرارية استغلالها، كما يدرس خطط إدارة المؤسسة لمواجهة المخاطر بهدف متابعة استغلالها، ويؤكد أو ينفي الشك بشأن استمرارية استغلال المؤسسة مستقبلا.

---

[1] **عبد الرحمان بابنات وناصر داداي عدون**، مرجع سبق ذكره،ص131.

[2] مرجع نفسه.

2- اهمية المعلومات التي يقدمها تقرير محافظ الحسابات بالنسبة للبنك: يقدم محافظ الحسابات من خلال مهمته السنوية للمصادقة على القوائم المالية ، ووفقا للمعايير المتعارف عليها، معلومات وتوضيحات حول سلامة القوائم المالية؛ فعالية نظام الرقابة الداخلية؛ أداء المؤسسة والتزاماتها بالضوابط القانونية المنظمة لمختلف أعمال وأنشطة المؤسسة...، حيث أن كل هذه المعلومات تسهل قراءة القوائم المالية من طرف المصرفيين وتساعدهم في اتخاذ القرارات الصحيحة. حيث انه في الكثير من الأحيان عند دراستهم لملف القرض تكون هناك بعض المعلومات لا يستطيع المصرفي توضيحها ومعرفتها إلا باللجوء إلى تقرير محافظ الحسابات الذي يتضمن معلومات وتفاصيل مهمة حول كل عنصر من عناصر القوائم المالية.

ثالثا-نقائص تقرير محافظ الحسابات بالنسبة للبنكي: رغم أن تقرير محافظ الحسابات يرضي المصرفيون عموما وذلك لتزويدهم بمعلومات مهمة حول المؤسسة المقترضة من شانها تعزيز مصداقية القوائم المالية الى ان هذا الاخير حسب المصرفيون فانه يفتقر الى :

- **المعلومات المتوقعة** : حيث ان قرار الائتمان هو قرار متوقع على مستقبل المؤسسة، فان المعلومات المتوقعة تعد اكثر اهمية بالنسبة للمصرفيين على المعلومات الحالية.
- **التفاصيل** : حيث انه يجب ان يحتوي تقرير محافظ الحسابات عن كل الإيضاحات والافصاحات المرفقة للقوائم المالية وذلك بغرض ان يثبت موضوعية ومصداقية هذه القوائم المالية التي تمكن المصرفيون في اتخاذ القرارات الرشيدة.

رابعا- انواع تقارير محافظ الحسابات وأثرها في اتخاذ البنوك قرار التمويل: من خلال المقابلة تبين انه كلما كان التقرير نظيف كلما كان القرار المتخذ رشيد وصائب وسوف يقلل من درجة المخاطرة وذلك للتعبير عن الوضع الحقيقي والمركز المالي ، اذ يعد تقرير محافظ الحسابات من الوسائل المهمة التي على أساسها يتخذ البنك قرار التمويل ، إذ يصادق على موثوقية وموضوعية القوائم المالية وانها اعدت بطريقة صحيحة .

أما بالنسبة للتقرير المتحفظ ، فان المصرفيون يولون اهمية وفائدة كبيرة له اذ يؤثر في انطباعاتهم حول المؤسسة المقترضة ويؤثر في قراراتهم الائتمانية ، حيث يجب على المصرفيون معرفة نوع التحفظات (تحفظات بسبب إفصاح غير ملائم، تحفظات بسبب التقديرات المحاسبية، تحفظات بسبب استمرارية المؤسسة، تحفظات بسبب عدم امتثال لقواعد محاسبية معينة...) لان هذه الاخيرة يمكن ان تؤثر بشكل كبير على مصالح البنك .

هنالك انواع من التقارير المتحفظة تؤثر في القرار المتخذ من قبل المصرفيون بشكل ملحوظ وبشكل اكبر من التقارير الاخرى ، حيث اظهرت المقابلة ان المصرفيون يعتبرون ان التحفظات المتعلقة حول استمرارية المؤسسة هي التحفظات الاكثر خطورة مقارنة بالتحفظات الاخرى فهي تؤثر على قرار التمويل اذ ان المصرفيون يمتنعون عن الموافقة على منح القرض في حال اصدار تقرير متحفظ حول استمرارية المؤسسة وذلك لان المؤسسة لا تعد قادرة على مواصلة نشاطها ولا تتمكن من تسديد التزاماتها.

الفرع الثاني : دراسة دور تقرير محافظ الحسابات في عملية منح القرض في BNA

لإبراز أهمية تقرير محافظ الحسابات نقوم بتقديم بعض الأمثلة لدى البنك الوطني الجزائري بورقلة

المثال الأول : نقوم بالرجوع الى مثال المؤسسة SARL X التي طلبت قرضا من البنك الوطني الجزائري وبعد عملية الدراسة الاقتصادية والفنية والمالية للملف من طرف مكلف بالدراسة، تم قبول طلب القرض ، كان لهذه المؤسسة راس المال العامل سالب

ولكن بالرجوع الى تقرير محافظ الحسابات لاحظ المصرفيون ماهي الحسابات التي تسببت في تقديم رأس المال العامل FR سالب على مدى ثلاث سنوات 2014، 2015، 2016 مع ارتفاع ملحوظ في هذا العجز .

لاحظ المصرفيون أن هناك حساب كان سبب في انتاج هذا العجز في راس المال العامل FR وهو حساب ديون اخرى وكان في ارتفاع ملحوظ في آخر سنة حيث سجل هذا الحساب سنة 2014 مبلغ 402.095.873 دج وسنة 2015 مبلغ 451.926.871 دج وسنة 2016 مبلغ 582.922.836 دج .

من خلال قراءة تقرير محافظ الحسابات وجد المصرفيون ان هذا الحساب يتكون من عدة حسابات فرعية :

الجدول(2-2): الحسابات الفرعية الموجودة في حساب الديون الأخرى

الحساب / السنة		2014	2015	2016
مصاريف العمال		/	1.396.522 دج	2.392.318 دج
ضرائب ورسوم		121.563 دج	332.732دج	483.070 دج
تأمينات اجتماعية	بالنسبة للصندوق الضمان الاجتماعي	503.544 دج	1.601.293 دج	5.109.070 دج
	بالنسبة لصندوق الضمان للعمال غير اجراء	128.057 دج	642.192 دج	356.918 دج
حساب الشركاء		401.342.709 دج	447.954.132 دج	574.581.460 دج

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على تقارير محافظ الحسابات للمؤسسة SARL X.

حساب الشركاء :

سنة 2014:

401.342.709 دج هذا الحساب يمثل نسبة 94.67 % من الخصوم المتداولة

سنة 2015:

447.954.132 دج هذا الحساب يمثل نسبة 91.67 % من الخصوم المتداولة، وهو ينقسم على الشريكين كالآتي :

الشريك الاول : 404.511.929 دج .

الشريك الثاني : 43.442.203 دج .

سنة 2016 :

582.922.836 دج هذا الحساب يمثل نسبة 93.15 % من الخصوم المتداولة، وهو ينقسم على الشريكين كالآتي :

الشريك الاول: 531.139.257 دج .

الشريك الثاني : 43.442.203 دج .

- قيمة الشريك الاول في السنوات 2014، 2015، 2016 راجعة الى سبب تغيير الشكل القانوني للمؤسسة لان هذه الشركة عرفت تحول من شخص طبيعي الى شخص معنوي سنة 2013 مع تحمل الشركاء لأصول وخصوم ميزانية المؤسسة (شخص طبيعي) .

نجد من المثال أن لتقرير محافظ الحسابات أهمية كبيرة، وذلك لاعتباره مصدر معلومات موثوق يعتمد عليه المصرفيين عند اتخاذ قرار منح القرض ،حيث يقدم تقرير التدقيق معلومات وتفاصيل مهمة حول كل عنصر من عناصر القوائم المالية، تمكن المصرفيون بإزالة الغموض فيها وزيادة الإفصاح المحاسبي وبالتالي مساعدتهم في ترشيد مختلف القرارات، والتي منها قرار منح التمويل للمؤسسة الاقتصادية.

المثال الثاني : مؤسسة SARL Y التي نشأت في 18 جويلية 2006 ذات رأس مال : 50.000.000 دج ويتمثل نشاطها في التجارة بالتجزئة للأثاث والأجهزة الكهرومنزلية تقدمت بطلب قرض الى البنك يوم 25 مارس 2019 مرفقة بالملف الذي كان ينقصه بعض الوثائق منها تقرير محافظ الحسابات للثلاث سنوات الاخيرة ،بعد معاينة مكلف الحسابات للملف تبين له من خلال الميزانيات المقدمة ان الاصول الثابتة في الثلاث ميزانيات الاخيرة منعدمة على الرغم من ان هذه المؤسسة تسجل تدفقات جد مهمة في الحساب الجاري الخاص بها ،ولهذا السبب أصر المكلف بالدراسات على ضرورة تقديم تقرير محافظ الحسابات لتفسير هذه النقطة.

– تم رفض ملف القرض لسبب عدم تقديم تقرير محافظ الحسابات وتكملة الملف.

المبحث الثالث: مناقشة النتائج

سنحاول من خلال هذا المبحث مناقشة نتائج الدراسة الميدانية من خلال تحليل وتفسير دور محافظ الحسابات في قرار منح القروض للمؤسسات الاقتصادية لدى البنك الوطني الجزائري

المطلب الأول : مناقشة مدى اعتمادية تقرير محافظ الحسابات في اتخاذ البنك قرار تمويل المؤسسات الاقتصادية

الفرع الأول: مناقشة أهمية رأي محافظ الحسابات في القوائم المالية :

يدخل تقرير محافظ الحسابات ضمن عناصر ملف القرض وذلك لاعتباره مصدر موثوق يؤكد للمصرفيين مدى صحة القوائم المالية، إذ يؤدي محافظ الحسابات مهمته حسب معايير التدقيق المتعارف عليها من اجل إبداء رأيه حول مدى إعداد وعرض القوائم المالية وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وبهذا نجد أن تقرير محافظ الحسابات يقدم تأكيدا للمصرفيين على سلامة القوائم المالية ويعزز مصداقيتها من خلال كل المعلومات والإيضاحات الضرورية.

الفرع الثاني: مناقشة مكانة تقرير محافظ الحسابات في عملية منح القرض: على الرغم من وجود مصادر أخرى أكثر أهمية يعتمد عليها البنك في اتخاذ قرار منح القرض كالمعلومات المالية ، والحسابات المتوقعة إلى أن المصرفيون يطالبون المؤسسات المقترضة

بضرورة تقديم تقرير محافظ الحسابات وذلك لاعتباره عنصر مهم في اتخاذ القرار، إذ يعتبر وثيقة قانونية تثبت صحة وانتظام القوائم المالية ومختلف تطوراتها من فترة لأخرى.

الفرع الثالث: مناقشة المعلومات التي يقدمها محافظ الحسابات للبنك

تقدم تقارير محافظ الحسابات معلومات تفصيلية حول :

- سلامة القوائم المالية ؛
- فعالية نظام الرقابة الداخلية ؛
- أداء المؤسسة والتزاماتها بالضوابط القانونية المنظمة لمختلف أعمال وأنشطة المؤسسة؛
- استمرارية المؤسسة في النشاط.

إضافة إلى رأييهم المهني حول القوائم المالية ، فيمكن القول أن المحتوى المعلوماتي لتقرير محافظ الحسابات يقدم معلومات يتطلع عليها المصرفيون لاتخاذ القرارات الصحيحة .

الفرع الرابع: مناقشة أنواع تقرير محافظ الحسابات في اتخاذ البنوك قرار التمويل المؤسسة الاقتصادية

يعبر محافظ الحسابات عن رأيه سواء بدون تحفظ، بتحفظ أو امتناع عن إبداء الرأي حيث انه بالنسبة للمصرفيين كلما كان التقرير نظيف (بدون تحفظ) كلما أدى إلى اتخاذ القرارات الرشيدة وتقليل درجة المخاطرة . أما بالنسبة للتقرير المتحفظ فقد يركز المصرفيين على معرفة نوع التحفظات:

- تحفظات بسبب إفصاح غير ملائم ؛
- تحفظات بسبب التقديرات المحاسبية ؛
- تحفظات بسبب استمرارية المؤسسة ؛
- تحفظات بسبب عدم امتثال لقواعد محاسبية معينة...

هذه التحفظات بإمكانها أن تؤثر بشكل كبير على مصالح البنك.

- تعتبر التحفظات حول الاستمرارية الأكثر خطورة مقارنة بالتحفظات الأخرى، حيث يمتنع المصرفيون على منح القرض للمؤسسة وذلك لعدم استطاعتها على مواصلة نشاطها وتسديد التزاماتها.

الفرع الخامس: مناقشة دراسة دور تقرير محافظ الحسابات في عملية منح القرض

بالرجوع إلى تقرير محافظ الحسابات في المثال الأول تمكن المصرفي من تفسير ومعرفة سبب كون رأس المال العامل FR سالب في الثلاث السنوات (2014، 2015، 2016) وتم قبول القرض، وبسبب عدم تقديم تقرير محافظ الحسابات في المثال الثاني لم يستطع المصرفي تفسير انعدام الأصول الثابتة وبالتالي تم رفض ملف القرض.

ومنه يمكن القول أن تقرير محافظ الحسابات يمكن المصرفي من الاطلاع على تفاصيل جميع حسابات الميزانية و تفسير مختلف تطورات هذه الحسابات مما تمكنه من اتخاذ القرارات الصحيحة.

المطلب الثاني : نتائج مناقشة دور تقرير محافظ الحسابات في اتخاذ البنك الوطني الجزائري قرار تمويل المؤسسات الاقتصادية

من خلال مناقشة وتحليل دور تقرير محافظ الحسابات في اتخاذ البنك الوطني الجزائري قرار تمويل المؤسسات الاقتصادية توصلنا إلى النتائج الآتية

- يعد تقرير محافظ الحسابات وثيقة قانونية تدخل ضمن ملف القرض وتثبت صحة وسلامة القوائم المالية.
- يعد تقرير محافظ الحسابات من المصادر المهمة التي يعتمد عليها المصرفيون لاتخاذ قرار منح القرض.
- يقدم تقرير محافظ الحسابات معلومات وتوضيحات حول: سلامة القوائم المالية؛ فعالية نظام الرقابة الداخلية؛ احترام المؤسسة لجميع التشريعات المنظمة لنشاطها؛ استمرارية المؤسسة في نشاطها. كل هذه المعلومات تسهل قراءة القوائم المالية وبالتالي تساعدهم في اتخاذ القرارات الصحيحة.
- يعبر محافظ الحسابات في تقريره عن رأي بدون تحفظ، بتحفظ، أو امتناع عن إبداء الرأي، وتعد المعلومات المالية المصحوبة مع تحفظات أكثر خطورة.
- هناك أنواع من التقارير المتحفظة تؤثر بالقرار المتخذ بشكل اكبر مقارنة بالتقارير الأخرى، حيث أن المصرفيون يعتبرون أن التحفظات المتعلقة باستمرارية المؤسسة هي الأكثر خطورة.
- يمكن تقرير محافظ الحسابات في تفصيل جميع حسابات الميزانية وتفسير مختلف تطورات هذه الحسابات مما يساعد المصرفي في اتخاذ القرارات الصحيحة.

خلاصة الفصل

حاولنا في هذا الفصل تحديد مدى مساهمة تقرير محافظ الحسابات في تمويل البنوك للمؤسسات الاقتصادية وهذا من خلال الدراسة الميدانية المتمثلة في إجراء مقابلات وجمع وثائق على مستوى البنك الوطني الجزائري بولاية ورقلة.

وتوصلنا إلى أن تقرير محافظ الحسابات يلعب دورا هاما في دعم القرارات عند منح القروض البنكية وذلك لاعتباره مصدرا من بين أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها البنك لاتخاذ القرار، إذ يقدم تقرير محافظ الحسابات معلومات وتوضيحات حول محتوى عناصر القوائم المالية لتسهيل قراءتها من طرف البنك وبهذا يساهم في الإفصاح حول سلامة هذه القوائم المالية.

كذلك يساهم تقرير محافظ الحسابات في اتخاذ البنك لقرار تمويل المؤسسة الاقتصادية من خلال رأيه المهني، الإفصاح عن تطورات حسابات المؤسسة، مدى الالتزام بالتشريعات المنظمة لنشاط المؤسسة، استمرارية المؤسسة في نشاطها، حيث أن كل هذه المعلومات تدعم القرار الصحيح للبنك في منح القروض للمؤسسات الاقتصادية، كما ان التقرير يصبح أكثر أهمية لما يحتوى على تحفظات، وخاصة إذا تعلقت باستمرارية المؤسسة.

خاتمة

خاتمة

لمحافظ الحسابات دورا في تعزيز ثقة مستخدمي القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية، وهذا من خلال محتوى تقريره عن مهمته القانونية، وهذا لوجود تباعد بين إدارة المؤسسة المعدة للقوائم المالية ومستخدمي هذه القوائم من أطراف ذوي المصلحة (بنوك، مساهمين، عمال...)، فهو يعتبر أداة اتصال بينهم، يساهم به في التخفيف من عدم تماثل المعلومات حسب نظرية الوكالة. كما يقدم فيه تأكيدا معقولا حول سلامة القوائم المالية، ومعلومات وإيضاحات أخرى (اقتصادية، مالية، تنظيمية...).

يعتبر تقرير محافظ الحسابات احد مصادر المعلومات الرئيسية التي يعتمد عليها البنك عند اتخاذ قرار منح القرض رغم وجود مصادر معلومات أخرى (المعلومات المالية، الحسابات المتوقعة، معلومات من البنك المركزي والضمانات المقدمة...)، إذ يقوم بدعم القرارات التمويلية من خلال تقديمه لتقارير تتضمن معلومات متنوعة حول سلامة القوائم المالية، فعالية نظام الرقابة الداخلية، مدى الالتزام بالضوابط القانونية المنظمة لمختلف أنشطة المؤسسة...كل هذه المعلومات تساهم في التخفيض من درجة المخاطرة التي تصاحب قرار التمويل.

ويولي البنك أهمية لمحتوى تقارير محافظ الحسابات عند تقديم المؤسسة طلب منح القرض، خاصة إذا تضمن تحفظات، هذه التقارير بدورها تؤثر على القرار المتخذ بشكل اكبر مقارنة بالتقارير الأخرى، إذ أن البنك يعتبر التحفظات المتعلقة بالاستمرارية هي الأكثر خطورة وذلك لعدم قدرة المؤسسة على مواصلة نشاطها وتسديد التزاماتها.

اختبار الفرضيات ونتائج الدراسة:

الفرضية الأولى: يقدم تقرير محافظ الحسابات تأكيدا معقولا على سلامة القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية للأطراف ذوي المصلحة. وهذا من خلال إبداء رأيه في مدى صحة وانتظام القوائم المالية وعرضها لنتائج نشاط المؤسسة ووضعيتها المالية.

الفرضية الثانية: يوفر تقرير محافظ الحسابات للبنك المعلومات القانونية، الاقتصادية، التنظيمية...في عملية اتخاذ قرار منح القروض للمؤسسة الاقتصادية. حيث يلجأ البنك عند عملية اتخاذ قرار منح القرض للمؤسسة الاقتصادية إلى التأكد من معلوماتها المالية وتطورها في تقرير محافظ الحسابات–من مكونات ملف طلب القرض–، باعتباره وثيقة قانونية، تثبت سلامة القوائم المالية ومختلف تطوراتها من فترة لأخرى. وهذا يثبت صحة الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة: يساهم تقرير محافظ الحسابات في اتخاذ البنك الوطني الجزائري لقرار تمويل المؤسسة الاقتصادية من خلال رأيه المهني؛ الإفصاح عن تطورات حسابات المؤسسة؛ مدى الالتزام بالتشريعات المنظمة لنشاط المؤسسة. وتجسد هذا بقيام البنك من خلال الحالتين بالاستعانة بمحتوى تقرير محافظ الحسابات لتدعيم قراره بمنح القرض أو رفض طلب القرض للمؤسسات المعنية. وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

نتائج الدراسة:

- يعد تقرير محافظ الحسابات من مصادر المعلومات الضرورية التي يحتاجها المصرفيون في معالجة طلبات الحصول على القروض رغم وجود مصادر معلومات أخرى للبنك.
- يساهم تقرير محافظ الحسابات في ترشيد المصرفيين في قراراتهم التمويلية نظرا لاحتوائه على معلومات كيفية تعبر عن صدق وعدالة القوائم.
- يقدم تقرير محافظ الحسابات معلومات متنوعة حول سلامة القوائم المالية، فعالية نظام الرقابة الداخلية، احترام المؤسسة لجميع التشريعات المنظمة لنشاطها، استمرارية المؤسسة في نشاطها، كل هذه المعلومات تسهل قراءة القوائم المالية وبالتالي تساعد على اتخاذ القرارات الصحيحة.
- أن المصرفيون يولون التقرير المتحفظ لمدقق الحسابات أهمية بالغة في الحكم على وضع المؤسسة ، وهذا يشير إلى إدراكهم لأهمية التقرير المتحفظ.
- بالرغم من تأثير مختلف التقارير المتحفظة في القرار الائتماني إلا أنه يوجد تباين في تأثيرها وأن أكثرها تأثيرا هو الذي يحتوي على تحفظ بسبب الاستمرارية.

التوصيات و الاقتراحات:

- تطوير الكفاءة المهنية لمحافظ الحسابات والالتزام بتطبيق المعايير الدولية للمراجعة لكي يتميز هذا التقرير بأكثر مصداقية وشفافية وبالتالي تسهيل عملية اتخاذ القرار لدى الأطراف ذوي المصلحة.
- نظرا للأهمية التي يوليها المصرفيون لتقارير محافظ الحسابات سواء منها النظيفة أو المتحفظة، فإنه يوجد هناك ضرورة لتوعيتهم بمدى اهتمام المصرفيون بتقريرهم، حتى يدرك محافظي الحسابات بأن تقاريرهم تؤثر في قرارات مستخدميها مما يعني أنهم يتحملون مسؤولية كبيرة عن صحة هذه التقارير، وبالتالي لا بد من زيادة حرصهم على أن تعكس تقاريرهم مدى عدالة البيانات بشكل حقيقي.
- الاستفادة من نتائج الدراسة، ومحاولة تطبيقها على دراسات أخرى تطبق على فئات أخرى من الأطراف ذوي المصلحة.
- يجب أن يحتوي تقرير محافظ الحسابات عن كل الإيضاحات والإفصاحات المرفقة للقوائم المالية وذلك بغرض أن يثبت موضوعية ومصداقية هذه القوائم المالية التي تساهم مستخدمي هذه المعلومات في اتخاذ القرار الرشيد.
- تأهيل العنصر البشري لكي تزيد قدرته على تحليل المعلومات المحاسبية وبالتالي ترشيد القرار الاستثماري، حيث أن قلة الخبرة سيؤدي إلى بعض الغموض.

آفاق البحث :

- تقرير محافظ الحسابات واتخاذ البنوك قرار منح القروض للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر –دراسة ميدانية–
- دور تقرير محافظ الحسابات في اتخاذ قرار الأطراف ذوي المصلحة مع المؤسسة الاقتصادية.
- محاولة قياس أثر رأي محافظ الحسابات على قرارات الأطراف ذوي المصلحة مع المؤسسة الاقتصادية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا :المراجع باللغة العربية

أ /الكتب

1. **أحمد حلمي جمعة**، تطور معايير التدقيق و التأكيد الدولية و قواعد أخلاقيات المهنة، الكتاب الثاني، دار الصفاء للنشر و التوزيع، الأردن، 2009 .
2. **احمد عبد المولى الصباغ وكامل السيد احمد العشماوي وعادل عبد الرحمان احمد**،أساسيات المراجعة ومعاييرها،جامعة القاهرة،2008.
3. **أحمد طرطار**، تقنيات المحاسبة العامة في المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2002 .
4. **خالد امين عبد الله و اسماعيل ابراهيم الطراد**،إدارة العمليات المصرفية، دار وائل للنشر،عمان،الطبعة الأولى،2006.
5. **خالد امين عبد الله و حسين سعد سعيفان**،إدارة العمليات المصرفية الإسلامية، دار وائل للنشر،عمان،الطبعة الأولى ، 2008.
6. **السيد سيد عطا الله**، النظريات المحاسبية، دار الراية للنشر والتوزيع، الاردن،2009.
7. **علي معطى الله**، حسينة شريخ، عن المهن الحرة، مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات، والمحاسب المعتمد، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الاولى2006 .
8. **عبد الوهاب نصر علي**،خدمات مراقب الحسابات لسوق المال،الجزء الأول،الدار الجامعية،الإسكندرية،2001.
9. **عبد الوهاب نصر علي**،المراجعة الخارجية الحديثة،الجزء الأول،الدار الجامعية،الإسكندرية،2009.
10. **غسان فلاح المطارنة**، تدقيق الحسابات المعاصر–الناحية النظرية–،دار المسيرة للنشر والتوزيع ، الأردن،الطبعة الأولى ،2006.
11. **مسعود صديقي**، محمد التهامي طواهر، المراجعة وتدقيق الحسابات، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر . 2005
12. **ناصر دادي عدون** ،اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة،الجزائر،الطبعة الثانية، 1998.

قوانين ومراسيم

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون التجاري، مطبوعات بيرتي،2007، الجزائر
2. القانون رقم 01- 10مؤرخ في 29 جويلية 2010 ، يتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 42، 2010.
3. القانون التجاري.

ب/البحوث الجامعية

1. **العايب ياسين**، إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة،2011.
2. **بوقندورة امينة** ، دور محافظ الحسابات في تعزيز مصداقية القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر، جامعة ورقلة، 2018.
3. **بالضياف العيد**، المؤسسة الاقتصادية بين أهدافها و تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماستر، جامعة ورقلة ،2013.

4. **بوقرة نبيل** ، دور المدقق الخارجي في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية ، مذكرة ماستر، جامعة جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ،سنة 2017.

5. **حلحال شهيناز و ايت عيسى وسام** ،دور البنوك في التنمية الاقتصادية، مذكرة ماستر، جامعة بجاية ، 2016.

6. **لبوز نوح**، أثر تطبيق المعايير الجزائرية للمراجعة في جودة تقارير محافظ الحسابات، مذكرة ماستر، جامعة ورقلة، 2018 .

7. **جنيدي حورية و صبايحي ريمة**، دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الاقتصادية ، مذكرة ليسانس، جامعة البويرة، 2014.

ج/المقالات العلمية :

1. **جمام محمود واميرة دباش**، أثر تقرير محافظ الحسابات على اتخاذ القرارات الاستثمارية،مجلة الإستراتيجية والتنمية،العدد 06.الجزائر،2016

2. **رامي محمد الزبيدية وعلي عبد القادر الذنيبات**،اثر تقرير المدقق الخارجي في اتخاذ القرار الائتماني في البنوك التجارية الأردنية، المجلة الأردنية في ادارة الاعمال،العدد03،الاردن،2012.

3. **شريقي عمر**، مسؤولية محافظ الحسابات :دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمملكة المغربية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01 ، العدد 12 لسنة2012 .

4. **طيطوس فتحي**،محافظ الحسابات في الجزائر، مجلة دفاتر السياسة والقانون،العدد 09،الجزائر،2013.

5. **عبد الرحمان بابنات وناصر داداي عدون** ، المحتوى المعلوماتي لتقرير محافظ الحسابات في الجزائر ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، العدد07، الجزائر2017.

6. **مهدي شرقي**، مراقبة المديرين التنفيذيين في ضوء نظرية الوكالة، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد 01، الجزائر2015.

ثانيا :المراجع باللغة الأجنبية

1. **Aymen ABBADI**، Place De L'opinion D'audit Légal Dans Les Missions D'analyses Financières، Laboratoire GRM، Université de Nice،2015.
2. **Aymen ABBADI** et Lionel **ESCAFFRE**، Contribution A L'analyse De La Perception De L'utilite Du Rapport D'audit Par Les Utilisateurs En France،2015.
3. **Laura CAPÉRAÀ**، Le rapport d'audit: vers un outil d'aide à la décision?، Memoire master 2، 2016**.**
4. **NABIL ALOULOU**، L'utilité Du Rapport D'audit، Mémoire présenté pour l'obtention de la Maîtrise en Études Comptables، UNIVERSITE DE SFAX،2001.
5. **Nadaa Hachicha Elfouzi** et **Mohamed Zarai**، Impact Du Contenu Informatif Du Rapport De L'auditeur Sur Le Délai De Sa Signature، étude empirique menée dans le contexte tunisien، 2008.
6. **Yahyaoui Youssef**، L'utilité Du Rapport De L'auditeur Externe، institut supérieur de gestion، Sousse، 2005.

قائمة الملاحق

الملحق رقم 1 ملف القرض للبنك الوطني الجزائري

LES CRÉDITS D'EXPLOITATION

Qu'est ce que c'est ?

Les entreprises ou entités économiques peuvent rencontrer durant leur cycle d'exploitation des besoins de trésorerie

Ces besoins sont constatés suite à l'obligation de payer des factures, verser des salaires, combler les décalages constatés entre les paiements et recettes, payer une caution, obtenir un délai pour régler des dettes…..

Pour cela les concours du banquier peuvent revêtir la forme des crédits par caisse ou par signature:

Les crédits par caisse:

Ces financements sont traduits par des mouvements de fonds réels, la durée peut s'étaler sur 24 mois, et leurs montants sont fixés préalablement par une autorisation qui prend en considération :

- Les besoins habituels du client;
- Son chiffre d'affaires.

Les différentes formes de crédits par caisse sont : la facilité de caisse, le découvert, l'escompte du papier commercial, le crédit de compagne, l'avance sur factures ; avance sur titre ; avance sur marchandise ; avance sur délégation de marchés publics ; crédit de trésorerie pour le paiement des droits de douanes…..

Les crédits par signature:

c'est une autre forme d'aide financière qui n'implique aucun décaissement de fonds sauf dans le cas ou le client s'avère défaillant à échéance. La banque peut se porter garant en prêtant sa signature au client, la durée de ces concours coïncide normalement avec la fin des obligations contractuelles ou légales

10

الملحق رقم 2 ملف القرض للبنك الوطني الجزائري

Les crédits par signatures peuvent être des cautions (les obligations cautionnées de douanes, le crédit à l'enlèvement ; l'admission temporaire ; la soumission, cautions délivrées dans le cadre des marchés publics) aval, acceptation, crédit documentaire …

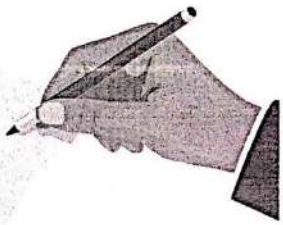

Qui peut en bénéficier ?

Toute personne morale ou physique justifiant des documents nécessaires.

Quelles sont les pièces à fournir?

Documents constitutif d'un dossier de crédit d'exploitation :

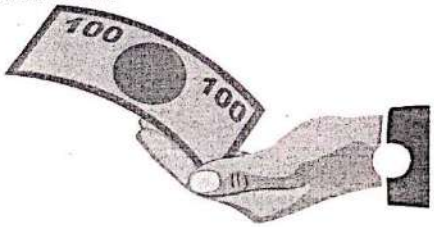

- Demande écrite signée par le client incluant la nature des concours sollicités, leurs montants, leurs durées, leurs objectifs et les modalités de leur remboursement;
- Statuts juridiques;
- CV des dirigeants +copies des pièces d'identité;
- Attestation fiscale et parafiscale dûment apurées ou le calendrier de remboursement des dus antérieurs avec l'administration fiscale;
- Registre de commerce;
- Acte de propriété ou bail de location du locale; devant abriter l'activité en vue d'une éventuelle prise de garantie;
- Bilans et comptes annexes ainsi que le tableau de compte des résultats des trois derniers exercices certifiés par les commissaires aux comptes et ou comptables agréés;
- Bilan d'ouverture pour les nouvelles affaires;
- Plan de trésorerie détaillé ainsi que le détail des principaux postes du dernier bilan (fournisseurs, clients, dettes).

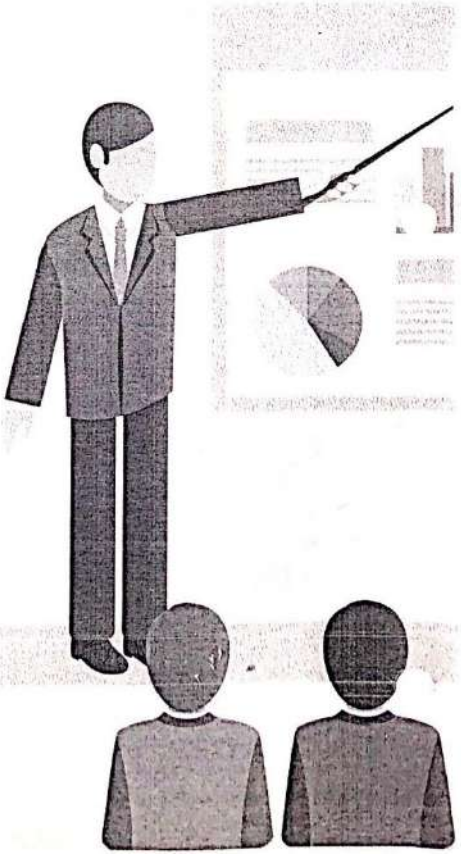

En plus des documents cités ci-dessus, les entreprises de réalisation (ETP notamment) doivent joindre également :

- Un état signalétique des marchés;
- Un état récapitulatif d'avancement physique et financier des travaux;
- Un plan de financement par marché et cumulé;
- Une liste du matériel;
- Une copie certifiée conforme du certificat de qualification et de classification professionnelle prévu par la réglementation en vigueur;

11

RAPPORT DE COMMISSARIAT AUX COMPTES SARL Année 2014

MR BAKINI MED SALAH
COMMISSAIRE AUX COMPTES
BP 70 GHERBOUZ OUARGLA
Agrément N° 1416

Messieurs les Associés de la
SARL OUARGLA

I- Rapport de certification

En exécution du mandat du commissariat aux comptes que vous m'avez confié. J'ai l'honneur de vous présenter le présent rapport de certification des comptes de l'exercice allant du 01-01-2014 au 31-12-2014

J'ai examiné les comptes annuels de votre organisme la SARL ainsi que la sincérité des informations relatives à la situation financière selon la forme des documents de synthèses prévus par le SCF.

Mon examen a été effectué suivant les normes d'audit généralement admises et donc comporté les sondages de la comptabilité et les autres procédures de contrôle que nous avons considéré nécessaire en égard aux règles de diligences normales.

D'autre part, nous n'avons pas de remarques ou d'observations particulières à formuler sur le rapport moral et financier de l'exercice 2014 établi par le Directeur Gérant.

Sous réserves ci-dessous précisées et compte tenu des diligences que j'ai accomplies selon les recommandations de la profession, et compte tenu des recommandations émises et exécutés.
Je certifie que les comptes annuels tels qu'ils sont arrêté au 31-12-2014 sont sincères et réguliers et donnent une image fidèle de la situation du patrimoine de l'entreprise avec :

un total brut du bilan de	525 218 870 DA
un total net du bilan de	516 077 245 DA
un résultat positif de	1 075 698 DA

- Prise en charge des remarques énumérées dans le contrôle interne du présent rapport.

- Continuer à exécuter les recommandations émises par le commissaire aux comptes.

Ouargla le 20/04/2015

04/20

محافظ حسابات - خبير قضائي
0664.87.55.44

SARL
Ouargla

Bilan arrêté au 31/12/2014 - Actif

ACTIF	2014			2013
Intitulé des Comptes	Montant Brut	Amortissements ou Provisions	Valeurs Nets	NET
Actif non courant :				
Ecart acquisition- goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terrains				
Bâtiments				
Autres immobilisations corporelles	91 381 900	9 141 625	82 240 275	91 000 000
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours				
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participation et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et a. actifs finan. non courants	21 807 211		21 807 211	
Impôts diffères actif				
Total Actif non courant :	**113 189 111**	**9 141 625**	**104 047 486-**	**91 000 000**
Actif Courant :				
Stocks et encours	394 613 676		394 613 676	
Créances et emplois assimilés				
Clients				
Autres débiteurs	16 856 724		16 856 724	
Impôts et assimilés	278 473		278 473	
Autres créances et emplois assimiles				
Disponibilités et assimiles				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	280 886		280 886	
Total Actif Courant	**412 029 759**		**412 029 759**	
TOTAL GENERAL ACTIF	**525 218 870**	**9 141 625**	**516 077 245**	**91 000 000**

BAKINI MED SALAH COMMISSAIRE AUX COMPTES - COMMISSAIRE AUX APPORTS - EXPERT JUDICIAIRE AGREE
CITE HARKAT ROUTE DE GHERBOUZ OUARGLA BP.70 GHERBOUZ 30032 ☎ – FAX 029 76 44 50 mob 06 64 87 55 44

SARL
Ouargla

Bilan arrêté au 31/12 /2014 - Passif

PASSIF	Note	2014	2013
Capitaux Propres		91 100 000	91 000 000
Capital émis			
Capital non appelé			
Primes et réserves- Réserves consolidés(1)			
Ecart de réévaluation			
Erat d'équivalence(1)			
Résultat net – Résultat net du groupe(1)		1 075 698	(- 13 000)
Autres capitaux propres – Report à nouveau		(- 13 000)	
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL 1		**92 162 698**	**90 987 000**
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produit constates d'avance			
TOTAL 2			
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		4 448 943	8 000
Impôts		2 349 452	5 000
Autre dettes		402 095 873	
Trésorerie passif		15 020 279	
TOTAL 3		**423 914 547**	**13 000**
TOTAL GENERAL PASSIF (1+2+3)		**516 077 245**	**91 000 000**

BAKINI MED SALAH COMMISSAIRE AUX COMPTES - COMMISSAIRE AUX APPORTS - EXPERT JUDICIAIRE AGREE
CITE HARKAT ROUTE DE GHERBOUZ OUARGLA BP.70 GHERBOUZ 30032 ☎ – FAX 029 78 44 50 mob 06 64 87 55 44

2-3 Autres dettes 402 095 873 DA

Cette rubrique est composée des comptes suivants :

2-30 Etat, impôt et taxes (IRG/salaire) 121 563 DA

2-31 Sécurité Sociale 631 601 DA

CNAS pour : 503 544 DA

CACOBATPH pour :128 057 DA

2-32 Associés 401 342 709 DA

* Ce compte représente 94.67% du passif courant,
- doit être soldé avec le compte autres débiteurs,
- doit être revu dés l'apurement du bilan ETPS , car les associés sont engagés à prendre en charge l'actif et le passif de l' ETPS selon l'article 08 des statuts.

2-4 Trésorerie passif 15 020 279 DA

Ce compte est composé:

2-40 Banques comptes courants pour : -20 279 DA

C'est le solde du compte bancaire Sté Générale Algérie N° 0018186 97

2-41 Concours bancaires courants : -15 000 000 DA

Il s'agit d'une avance sur situation.

C - Les comptes de gestion

Le résultat de l'année 2014 exprime un bénéfice net de 1 075 699 DA obtenu comme suit :

1- **Les charges :** 56 845 746 DA

Les charges de l'année 2014s'élève à 56 845 746 DA dont 36 411 262 DA représentent les consommations de l'exercice, elles se décomposent comme suit :

- Achats matières premières : 32 229 504 DA
- Achats non stockés 102 434 DA
- Services extérieurs : 4 079 325 DA

BAKINI MED SALAH COMMISSAIRE AUX COMPTES - COMMISSAIRE AUX APPORTS - EXPERT JUDICIAIRE AGREE
CITE HARKAT ROUTE DE GHERBOUZ OUARGLA BP.70 GHERBOUZ 30032 ☎ – FAX 029 76 44 50 mob 06 64 87 55 44

MR BAKINI MED SALAH
COMMISSAIRE AUX COMPTES
BP 70 GHERBOUZ OUARGLA
Agrément N° 1416

Messieurs les Associés de la
SARL . OUARGLA

I- Rapport de certification

En exécution du mandat du commissariat aux comptes que vous m'avez confié. J'ai l'honneur de vous présenter le présent rapport de certification des comptes de l'exercice allant du 01-01-2015 au 31-12-2015

J'ai examiné les comptes annuels de votre organisme la SARL ainsi que la sincérité des informations relatives à la situation financière selon la forme des documents de synthèses prévus par le SCF.

Mon examen a été effectué suivant les normes d'audit généralement admises et donc comporté les sondages de la comptabilité et les autres procédures de contrôle que nous avons considéré nécessaire en égard aux règles de diligences normales.

D'autre part, nous n'avons pas de remarques ou d'observations particulières à formuler sur le rapport moral et financier de l'exercice 2015 établi par le Directeur Gérant.

Sous réserves ci-dessous précisées et compte tenu des diligences que j'ai accomplies selon les recommandations de la profession, et compte tenu des recommandations émises et exécutés.
Je certifie que les comptes annuels tels qu'ils sont arrêté au 31-12-2015 sont sincères et réguliers et donnent une image fidèle de la situation du patrimoine de l'entreprise avec :

un total brut du bilan de	605 570 012 DA
un total net du bilan de	585 075 556 DA
un résultat positif de	4 254 524 DA

- Prise en charge des remarques énumérées dans le contrôle interne.

- Continuer à exécuter les recommandations émises par le commissaire aux comptes.

Ouargla le 20/05/2016

BAKINI MED SALAH COMMISSAIRE AUX COMPTES - COMMISSAIRE AUX APPORTS - EXPERT JUDICIAIRE AGREE
CITE HARKAT ROUTE DE GHERBOUZ OUARGLA BP.70 GHERBOUZ 30032 ☎ – FAX 029 76 44 50 mob 06 84 87 55 44

SARL
Ouargla

Bilan arrêté au 31/12/2015- Actif

ACTIF	2015			2014
Intitulé des Comptes	Montant Brut	Amortissements ou Provisions	Valeurs Nets	NET
Actif non courant :				
Ecart acquisition- goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terrains				
Bâtiments				
Autres immobilisations corporelles	127 094 738	20 494 456	106 600 282	82 240 275
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours				
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participation et créances rattachées	18 432 333		18 432 333	
Autres titres immobilisés				
Prêts et a. actifs finan. non courants	22 650 893		22 650 893	21 807 211
Impôts différes actif				
Total Actif non courant :	**168 177 964**	**20 494 456**	**147 683 508**	**104 047 486**
Actif Courant :				
Stocks et encours	364 406 145		364 406 145	394 613 676
Créances et emplois assimilés				
Clients	71 196 372		71 196 372	
Autres débiteurs	892 207		892 207	16 856 724
Impôts et assimilés	759 052		759 052	278 473
Autres créances et emplois assimiles				
Disponibilités et assimiles				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	138 272		138 272	280 886
Total Actif Courant	**437 392 048**		**437 392 048**	**412 029 759**
TOTAL GENERAL ACTIF	**605 570 012**	**20 494 456**	**585 075 556**	**516 077 245**

09/21

SARL
Ouargla

Bilan arrêté au 31/12 /2015 - Passif

PASSIF	Note	2015	2014
Capitaux Propres		91 100 000	91 100 000
Capital émis			
Capital non appelé			
Primes et réserves- Réserves consolidés(1)			
Ecart de réévaluation			
Erat d'équivalence(1)			
Résultat net – Résultat net du groupe(1)		4 254 524	1 075 698
Autres capitaux propres – Report à nouveau		1 062 699	(- 13 000)
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL 1		**96 417 223**	**92 162 698**
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produit constates d'avance			
TOTAL 2			
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		17 485 547	4 448 943
Impôts		15 638 159	2 349 452
Autre dettes		451 926 871	402 095 873
Trésorerie passif		3 607 756	15 020 279
TOTAL 3		**488 658 333**	**423 914 547**
TOTAL GENERAL PASSIF (1+2+3)		**585 075 556**	**516 077 245**

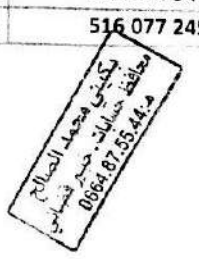

BAKINI MED SALAH COMMISSAIRE AUX COMPTES - COMMISSAIRE AUX APPORTS - EXPERT JUDICIAIRE AGREE
CITE HARKAT ROUTE DE GHERBOUZ OUARGLA BP 70 GHERBOUZ 30032 ☎ – FAX 029 76 44 50 mob 06 84 87 55 44

1-2 Résultat net (2015) : 4 254 524 DA en augmentation de 395.51% par rapport au résultat de l'année 2014.

1-3 Report à nouveau : 1 062 699 DA

* Remarque : en principe, le solde de ce compte est nul puisque l'Assemblée Générale Ordinaire dans sa cession du 20/06/2015(résolution N°02) a décidé d'affecter ce montant (1 062 699 DA) au compte réserve légale, donc il ya lieu de se conformer à la décision de l'AGO concernée.

2- passif courant

Le passif courant pour un montant de 488 658 333 DA se décompose comme suit :

2-1 Fournisseurs et comptes rattachés 17 485 547 DA

2-10 Fournisseurs de stock pour : 15 089 808 DA

2-11 Fournisseurs de service pour : 2 105 579 DA

2-12 Fournisseurs d'immobilisations pour : 290 160 DA

2-2 Impôts 15 638 159 DA

Ce compte se détaille comme suit :

2-20 Etat, impôt sur le résultat 1 270 832 DA

2-21 Etat, taxe sur le chiffre d'affaire 11 669 575 DA

2-22 TAP 2 697 752 DA

2-3 Autres dettes 451 926 871DA

Cette rubrique est composée des comptes suivants :

2-30 Personnel (salaire 4T 2015 employés de Bejaia et mois 11 & 12 employés d' Ouargla) 1 396 522 DA

BAKINI MED SALAH COMMISSAIRE AUX COMPTES - COMMISSAIRE AUX APPORTS - EXPERT JUDICIAIRE AGREE
CITE HARKAT ROUTE DE GHERBOUZ OUARGLA BP 70 GHERBOUZ 30032 ☎ - FAX 029 76 44 50 mob 06 64 87 55 44

2-31 Etat, impôt et taxes (IRG/salaire) 332 732 DA

2-32 Sécurité Sociale 2 243 485 DA
CNAS pour : 1 601 293 DA
CACOBATPH pour : 642 192 DA

2-33 Associés 447 954 132 DA

Ce compte représente 91.67% du passif courant, se détaille comme suit :
Associé 404 511 929 DA
Associé 43 442 203 DA

doit être revu dés l'apurement du bilan ETPS Maakni Rachid car les associés sont engagés à prendre en charge l'actif et le passif de l' ETPS selon l'article 08 des statuts.

* On note que : tout mouvement afférent à ce compte doit être matérialisé par une convention.

2-4 Trésorerie passif 3 607 756 DA
Suivant la balance des comptes, la trésorerie passif pour un montant de 3 607 756 DA représente le solde du compte bancaire Sté Générale Algérie Bejaia N° 0018186 97 .

C - Les comptes de gestion

Le résultat de l'année 2015 exprime un bénéfice net de 4 254 524 DA obtenu comme suit :

1- **Les charges :** 380 031 867 DA

Les charges de l'année 2015 s'élève à 380 031 867 DA dont 338 004 230 DA représentent les consommations de l'exercice, elles se décomposent comme suit :

- Achats matières premières : 298 134 102 DA
- Achats non stockés 16 726 DA
- Autres services (Sce bancaire & charge d'intérêt) 6 372 519 DA

BAKINI MED SALAH COMMISSAIRE AUX COMPTES - COMMISSAIRE AUX APPORTS - EXPERT JUDICIAIRE AGREE
CITE HARKAT ROUTE DE GHERBOUZ OUARGLA BP.70 GHERBOUZ 30032 ☎ – FAX 029 76 44 50 mob 06 64 87 55 44

MR BAKINI MED SALAH
COMMISSAIRE AUX COMPTES
BP 70 GHERBOUZ OUARGLA
Agrément N° 1416

Messieurs les Associés de la SARL
OUARGLA

I- Rapport de certification

En exécution du mandat du commissariat aux comptes que vous m'avez confié. J'ai l'honneur de vous présenter le présent rapport de certification des comptes de l'exercice allant du 01-01-2016 au 31-12-2016

J'ai examiné les comptes annuels de votre organisme la SARL ainsi que la sincérité des informations relatives à la situation financière selon la forme des documents de synthèses prévus par le SCF.

Mon examen a été effectué suivant les normes d'audit généralement admises et donc comporté les sondages de la comptabilité et les autres procédures de contrôle que nous avons considéré nécessaire en égard aux règles de diligences normales.

D'autre part, nous n'avons pas de remarques ou d'observations particulières à formuler sur le rapport moral et financier de l'exercice 2016 établi par le Directeur Gérant.

Sous réserves ci-dessous précisées et compte tenu des diligences que j'ai accomplies selon les recommandations de la profession, et compte tenu des recommandations émises et exécutés.
Je certifie que les comptes annuels tels qu'ils sont arrêté au 31-12-2016 sont sincères et réguliers et donnent une image fidèle de la situation du patrimoine de l'entreprise avec :

un total brut du bilan de	771 688 186 DA
un total net du bilan de	733 982 235 DA
un résultat positif de	4 170 226 DA

- Prise en charge des remarques énumérées dans le contrôle interne.

- Continuer à exécuter les recommandations émises par le commissaire aux comptes.

Ouargla le 01/06/2017

BAKINI MED SALAH COMMISSAIRE AUX COMPTES - COMMISSAIRE AUX APPORTS - EXPERT JUDICIAIRE AGREE
CITE HARKAT ROUTE DE GHERBOUZ OUARGLA BP.70 GHERBOUZ 30032 ☎ – FAX 029 70 44 50 mob 06 64 87 55 44

SARL
Ouargla

Bilan arrêté au 31/12/2016- Actif

ACTIF	2016			2015
Intitulé des Comptes	Montant Brut	Amortissements ou Provisions	Valeurs Nets	NET
Actif non courant :				
Ecart acquisition- goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terrains				
Bâtiments				
Autres immobilisations corporelles	171 665 238	37 705 951	133 959 287	106 600 282
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours				
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participation et créances rattachées	18 432 333		18 432 333	18 432 333
Autres titres immobilisés				
Prêts et a. actifs finan. non courants	29 195 640		29 195 640	22 650 893
Impôts différes actif				
Total Actif non courant :	**219 293 212**	**37 705 951**	**181 587 261**	**147 683 508**
Actif Courant :				
Stocks et encours	410 075 804		410 075 804	364 406 145
Créances et emplois assimilés				
Clients	115 762 474		115 762 473	71 196 372
Autres débiteurs	1385 152		1385 151	892 207
Impôts et assimilés	460 130		460 129	759 052
Autres créances et emplois assimiles				
Disponibilités et assimiles				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	24 711 414		24 711 414	138 272
Total Actif Courant	**552 394 974**		**552 394 973**	**437 392 048**
TOTAL GENERAL ACTIF	**771 688 186**	**37 705 951**	**733 982 235**	**585 075 556**

09/22

SARL TPS MAAKNI
Ouargla

Bilan arrêté au 31/12 /2016 - Passif

PASSIF	Note	2016	2015
Capitaux Propres		91 100 000	91 100 000
Capital émis			
Capital non appelé			
Primes et réserves- Réserves consolidés(1)		5 317 223	
Ecart de réévaluation			
Erat d'équivalence(1)			
Résultat net – Résultat net du groupe(1)		4 170 226	4 254 524
Autres capitaux propres – Report à nouveau			1 062 699
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL 1		**100 587 449**	**96 417 223**
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		16 600 000	
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produit constates d'avance			
TOTAL 2		**16 600 000**	
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		7 785 664	17 485 547
Impôts		23 225 891	15 638 159
Autre dettes		582 922 836	451 926 871
Trésorerie passif		2 860 393	3 607 756
TOTAL 3		**616 794 785**	**488 658 333**
TOTAL GENERAL PASSIF (1+2+3)		**733 982 235**	**585 075 556**

BAKINI MED SALAH COMMISSAIRE AUX COMPTES - COMMISSAIRE AUX APPORTS - EXPERT JUDICIAIRE AGREE
CITE HARKAT ROUTE DE GHERBOUZ OUARGLA BP.70 GHERBOUZ 30032 ☎ – FAX 029 70 44 50 mob 06 84 87 55 44

2-21 Etat, taxe sur le chiffre d'affaire 18 587 216 DA

- TVA/achat : + 460 129
- TVA/ vente : - 16 743 266
- TVA non déclarer : - 1 324 803
- TVA à payer : - 979 276

2-22 TAP 2 932 895 DA

* Il est à noter que 155 859 DA de TAP non payer provenant de l'année 2014.

2-3 Autres dettes 582 922 836 DA

Cette rubrique est composée des comptes suivants :

2-30 Personnel (salaire 12/2016) 2 392 318 DA

2-31 Etat, impôt et taxes (IRG/salaire) 483 070 DA

2-32 Sécurité Sociale 5 465 988 DA

CNAS pour : 5 109 070 DA

CACOBATPH pour: 356 918 DA

2-33 Associés 574 581 460 DA

Ce compte représente 93.15% du passif courant, en augmentation de 28.26% par rapport à l'année 2015, se détaille comme suit :

Associé [illegible] 531 139 257 DA

Associé [illegible] 43 442 203 DA

doit être revu dés l'apurement du bilan ETPS [illegible] car les associés sont engagés à prendre en charge l'actif et le passif de l' ETPS Maakni Rachid selon l'article 08 des statuts.

* On note que : tout mouvement afférent à ce compte doit être matérialisé par une convention.

2-4 Trésorerie passif 2 860 393 DA

Suivant la balance des comptes, la trésorerie passif pour un montant de 2 860 393 DA représente le solde du compte bancaire Sté Générale Algérie Bejaia N° 0018186 97 .

الملحق رقم (16) استمارة محتوى أسئلة المقابلة موجهة للمكلفة بالدراسات بالبنك:

1	هل تتخذ قرار الائتمان بمفردك او كجزء من اللجنة ؟
2	هل مسؤوليتك عن منح الائتمان تقتصر على مبلغ محدد ؟
3	ماهي المعلومات التي يعتمد عليها البنكي في عملية منح القرض للمؤسسة الاقتصادية ؟
4	ماهي مكانة تقرير محافظ الحسابات في عملية منح القرض ؟
5	ماهي المعلومات التي يقدمها محافظ الحسابات في تقريره والتي تهم البنك ؟
6	حسب رأيك ، مالذي يفتقره تقرير محافظ الحسابات ؟
7	هل شكل ودقة تقارير محافظ الحسابات ترضيك ؟
8	هل يلعب نوع التحفظات دورا في قرار منح القرض ؟

الفهرس

الإهداء I

شكر وتقدير II

ملخص البحث: III

قائمة المحتويات IV

قـائمة الجداول V

قائمة الأشكال V

قـائمة الملاحق V

مقدمة ..... أ

الفصل الأول: تقرير محافظ الحسابات والمؤسسات الاقتصادية

تمهيد: 2

المبحث الأول: محافظ الحسابات والمؤسسة الاقتصادية 3

المطلب الأول: مفهوم محافظ الحسابات 3

المطلب الثاني: محافظ الحسابات والمؤسسة الاقتصادية 5

المبحث الثاني: تقرير محافظ الحسابات وقرار البنك تمويل المؤسسة الاقتصادية 8

المطلب الأول : مفهوم تقرير محافظ الحسابات وانواعه 8

المطلب الثاني: تقرير محافظ الحسابات والأطراف ذوي المصلحة. 10

المطلب الثالث: تقرير محافظ الحسابات وتمويل البنك للمؤسسة الاقتصادية: 12

المبحث الثالث: الدراسات السابقة 16

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة العربية 16

المطلب الثاني : عرض الدراسات السابقة الأجنبية 18

خلاصة الفصل 23

الفصل الثاني: تقرير محافظ الحسابات وقرار تمويل المؤسسات الاقتصادية في البنك الوطني الجزائري

تمهيد : 25

المبحث الأول : الطريقة والأدوات 26

المطلب الأول: لمحة عن البنك الوطني الجزائري 26

المطلب الثاني : طريقة الدراسة 29

المطلب الثاني : الادوات المستخدمة في الدراسة 30

المبحث الثاني : نتائج الدراسة الميدانية 30

المطلب الاول : عرض نتائج الدراسة الميدانية وتحليلها 30

المطلب الثاني : أهمية تقرير محافظ الحسابات في عملية منح القرض لدى البنك الوطني الجزائري 37

المبحث الثالث: مناقشة النتائج 41

المطلب الاول : مناقشة مدى اعتمادية تقرير محافظ الحسابات في اتخاذ البنوك قرار تمويل المؤسسات الاقتصادية 30

المطلب الثاني : نتائج مناقشة دور تقرير محافظ الحسابات في اتخاذ البنك الوطني الجزائري قرار تمويل المؤسسات الاقتصادية 30

خلاصة 44

خاتمة 46

قائمة 52

الفهرس 68